

محضر الجلسة رقم 689

التاريخ: الثلاثاء 10 صفر 1431 (26 يناير 2010)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول

الأعمال أعطي، الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

- 1- مشروع قانون رقم 01.09 يقضي بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- 2- مشروع قانون تنظيمي رقم 60.09 يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

ابتداء من 19 يناير 2010 إلى غاية يوم الثلاثاء منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

وأخيرا، توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أن الوزير المنتدب لدى الوزير الأولى، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وكذا عن الأسئلة الموجهة للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة

كذلك بست طلبات إحاطة، وقبل الشروع في تناول مواضيعها، أطلب من السادة المستشارين الالتزام المطلق بالتوقيت المحدد في ثلاث دقائق، وأعطي الكلمة لأول طالب إحاطة للفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

احتفلت بلادنا في الأسبوع ما قبل الأخير بذكرى 11 يناير، ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، وهي مناسبة تذكرونا كل سنة بالنضال والتضحيات الجسيمة التي قدمها المغاربة لأجل الحصول على الاستقلال، وعلى رأسهم جلاله المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، وهي مناسبة كذلك لإذكاء الروح الوطنية في نفوس جميع المغاربة، والتفافهم وتعلقهم بالعرش العلوي المجيد، والذود عن كافة مقدسات هذه البلاد ووحدها الترابية.

وفي هذا السياق، نعتزم فرصة ذكرى 11 يناير لنحيط بمجلسنا والحكومة علما، بقضية الملفات المتعلقة بالمقاومة، فإذا كانت بلادنا قد خططت خطوات مهمة على درب الإصلاح والتحديث في جميع الميادين، خصوصا خلال العشرية الأخيرة، واستطاعت إيجاد الحلول لمجموعة من الملفات المرتبطة بالماضي، وعلى رأسها هيئة الإنصاف والمصالحة، فإن الحكومة لم تعط الاهتمام والعناية اللازمة لقضية الملفات العالقة المرتبطة بالمقاومين، اللذين لم يحصلوا بعد على صفة مقاوم رغم مرور ما بين 20 و50 سنة أو أكثر على إيداع طلباتهم.

السيد الرئيس،

فمنذ إحداث لجنة إعادة النظر في أواخر سنة 1982 لم تتم تصفية جميع الملفات إلى يومنا هذا، فلا زال حوالي 30000 ملف ينتظر الدراسة أمام لجنة إعادة النظر، 30000 ملف السيد الرئيس، فمن أجل طي صفحة هذا الملف نطالب الحكومة في شخص السيد الوزير الأول، والمندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بالإنكباب الفوري على هذا الملف، وإيجاد الحلول اللازمة له، إذ لا يعقل أن ينتظر الأحفاد أو أحفاد أحفاد المقاومين أكثر من 54 سنة بعد الاستقلال لإنصافهم، أما المقاومون أنفسهم فعدد كبير منهم رحمهم الله، وعائلاتهم وذوي حقوقهم لازالوا ينتظرون. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا لكم على احترامكم الوقت، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

أخي، إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط بجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، الأمر أيها السيدات والسادة يتعلق بإغلاق بعض أقسام الولادة ببعض المستشفيات الكبيرة ببلادنا، في الوقت الذي نلاحظ فيه خصاص في المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات والأطرح... وفي الوقت كذلك الذي سمعنا فيه استراتيجية الوزارة المشرفة على القطاع في تقليص عدد الوفيات للأمهات والمولودين الجدد من 227 على 100000 إلى 50 على 100000، إلا أنه نلاحظ العكس، وأعطي مثال بجهة مراكش تانسيفت الحوز، قسم الولادة بمسشفى ابن طفيل، هذا مستشفى جهوي تقريبا ستة أقاليم كلهم تيجيو ليه، كانت في 200 سرير بقسم الولادة، وكتولد فيه 17 ألف حالة في السنة، أغلق به هذا القسم أي قسم الولادة، هاذ 17 ألف حالة فين غادي تمشي؟ ومستشفى آخر معروف في مراكش، مستشفى كذلك جهوي معروف بالمأمونية، فيه 40 سرير، كانت كتولد فيه 4000

في السنة، الآن كتولد فيه 10000 حالة تقريبا بنفس الطاقم وبنفس عدد الأسرة، أي بمعدل 3 نساء لكل سرير، ناهيك عن المحسوبة والزبونية، وغير ذلك.

كذلك مستشفى (CHU) به 30 سرير، كتمشي المرأة في الواحدة صباحا، كتبغني تولد فيه كتلقاه عامر، كتخرج ما كتلقاش طاكسي فاش تركب، كاين المرأة اللي كتولد في الباب. السيد الرئيس،

اللهم إني قد بلغت، لأن الحالة خطيرة و كارثية جدا، أما الشعار اللي سمعناه ديال التقليل، فاحنا كنا نلاحظو الآن على أنه كاين الارتفاع في وفيات ديال الأمهات، الضعفاء والمساكين ما تضرش عليهم، لأن كيرجعوا يولدوا في ديورهم، وكنعرفو هاد الشئ آش كيترب عليه من عواقب اقتصادية واجتماعية وصحية. السيد الرئيس، السادة الوزراء، اللهم إني قد بلغت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، ومنتقل لإعطاء الكلمة للفريق الحركي في إطار دائما طلب الإحاطة.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفنا في الفريق الحركي إحاطة مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بما يعاينه قطاع التعليم على المستوى الوطني، وخاصة بالوسط القروي، من مشاكل بنيوية ووظيفية، خصاص مهول في المدارس والأقسام، خصاص في التجهيزات الأساسية، خصاص في الأطر التعليمية والإدارية، أكثر من 80% من المدارس تفتقر إلى الماء والكهرباء والمرافق الصحية.

ويضاف إلى هذا مشكل السكن بالنسبة للأطر التربوية والمكلفين بحراسة المدارس، عزلة المدارس وغياب البنيات الطرقية، وتزداد الوضعية سوءا بعد تساقط الأمطار والثلوج، وما يترتب عن ذلك من انقطاع المسالك، خاصة في المناطق النائية والجبلية، مما يسبب في تعثر الدراسة لعدة أيام، كما هو واقع حاليا في مجموعة من المناطق بإقليم خنيفرة، وإقليم الراشيدية، وإقليم القنيطرة وغيرها من الأقاليم.

وقد انتظرنا من مضامين المخطط الإستراتيجي العمل على تدارك هذا الخصاص وتصحيح هذه الاختلالات، إلا أن الواقع لا يعكس هذا الطموح، حيث نسجل:

أولا، غياب التوازن بين الجهات والأقاليم في البرامج المسطرة لتدارك الخصاص في الموارد البشرية والتجهيزات الأساسية؛

ثانيا، تأكيد البرامج الاستيعابية على بناء عدد كبير من المدارس والأقسام، وخصوصا بالوسط القروي وهوامش المدن، إلا أننا فوجئنا عن تداول إعلان عروض أثمان دولية لبناء هذه المدارس، وهو ما يتناقض مع مقارنة الحكومة في تشجيع المقاولات المغربية، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وهو إجراء يحرم المقاولات المحلية واليد العاملة المحلية من فرص الشغل والمساهمة في التنمية المحلية، وبالتالي لا يشجع على ترسيخ مجتمع قروي مستقر.

لهذا نتوجه إلى الحكومة والوزارة الوصية بصفة خاصة لإعادة النظر في طبيعة هذه العروض من خلال إعطاء الأولوية للمقاولات المحلية المغربية لأنها تتوفر فيها كل الشروط والمواصفات لبناء هذا النوع من المدارس والحجر وكل ما جاء به البرنامج الإستراتيجي. هدفنا جميعا، إنعاش المقاولات المغربية، والحفاظ على القيمة المضافة، والموارد المالية والوطنية محليا، وجعلها في خدمة التنمية الوطنية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الدستوري في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل الشروع، السيد الرئيس، في موضوع هذه الإحاطة، يحق لنا في الفريق الدستوري التساؤل عن ما جدوى هذه الإحاطات، مادام الحكومة لا تتفاعل مع المواضيع التي يثيرها السادة المستشارون من خلال هذه الإحاطات، وهو ما يؤكد أن الحكومة تعيش بالفعل أزمة تواصل مع البرلمان ومع عموم المواطنين، فخلال جلسة الثلاثاء السابقة ومن خلال إحاطة المجلس علما أثار السيد رئيس الفريق الدستوري الكارثة التي تعيشها هذه الأيام جهة الغرب شراردة بني يحسن، وقد

أكد حينها على مطالبة الحكومة بزيارة ومواساة المنكوبين، فالمواطنون المرحلون عن بيوتهم، ويعيشون في خيام تحت هذه الأمطار، والكثير من الفلاحين الصغار أتلقت زراعاتهم، والكل في حالة الانتظار ينتظرون مبادرة حكومية لتعويض الخسائر.

إننا اليوم في الفريق الدستوري نطالب بتشكيل لجنة برلمانية لزيارة المناطق المنكوبة والاطلاع على الوضعية التي يعيشها سكان وفلاحو جهة الغرب شراردة بني حسن.

أما موضوع هذه الإحاطة، فبالقدر الذي يرتبط بفئة من المواطنين التي تصنف عادة ضمن النخبة، بالقدر الذي يعبر فيه على أزمة التواصل التي تعتبر الثغرة الكبرى في عمل الحكومة، إذ أن الحكومة عجزت عن تدبير مسار الحوار الاجتماعي، وقصرت كثيرا في حق موظفي وزارة العدل، وعلى الخصوص كتاب الضبط بالمحاكم، الذين وقفوا وقفات احتجاجية وأعلنوا إضرابات متعددة أثرت على السير العادي للمحاكم، كما أن الحكومة تفتقد الجودة في تدبير ملف المهندسين، فمنذ ما يزيد عن السنة رفع الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة مذكرة مطلبية للسيد الوزير الأول، أحالها هو بدوره على أربع وزراء: التعمير والإسكان، التجهيز والنقل، وتحديث القطاعات، ثم المالية.

إلا أن هذه المذكرة واجهت ازدواجية في التعامل الحكومي، فبعض الوزراء استقبلوا المهندسين وعبروا لهم عن تضامنهم مع مضمون المذكرة، لكن توقف الأمر عند الكلام فقط ولم يتحول إلى العمل والفعل، وبعض الوزراء رفضوا استقبالهم وعلى رأسهم السيد وزير المالية، وهذا يعني أن الحكومة لا حول ولا قوة لها أمام مشاكل المواطنين، فهي إن تواصلت معهم لا تتفاعل مع مطالبهم، أو أنها تنهرب من الحوار والتواصل أصلا، هذه الازدواجية وهذا الهروب الحكومي من معالجة المطالب المشروعة للمهندسين، والمتمثلة في:

- 1- جودة التكوين الهندسي وفق المعايير الدولية، والتخوف من أن يتحقق طموح تكوين 10 آلاف مهندس دون توفير البنيات التحتية على حساب جودة التكوين؛

- 2- تعديل النظام الأساسي الخاص والمنظم لهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات وإصلاح نظام الترقية ونظام الأجور؛

- 3- تنظيم المهنة وإحداث هيئة للمهندسين على غرار هيئة المهندسين المعماريين وهيئة المهندسين المساحين الطبوغرافيين، إذ لا يعقل أن يبقى

إنشاء مكتب للدراسات والاستشارات الهندسية خارج التنظيم ودون احترام الشروط والمؤهلات.

السيد الرئيس،

لا يليق ببلد مثل المغرب أن تكون حكومته بعيدة عن الحراك الاجتماعي والاقتصادي، لذلك ننبه الحكومة إلى ضرورة العمل العاجل والتدخل الفوري لمعالجة هذه التوترات والاختلالات، وإلا ستكون نتائج ذلك وخيمة على المجتمع المغربي ككل.

فيلادنا تتوفر على موارد بشرية مهمة، ذات كفاءة عالية، وتتمتع بسمعة دولية جيدة، خصوصا المهندسون المغاربة، وعلى الحكومة تكريم هذه الفئات وتثمين هذه الموارد البشرية بتحسين أوضاعها وتحفيزها على الإنتاج والابتكار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشار السيد أحمد إبراهيم المامي:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إخوتي المستشارات،

أولا نبارك للشعب المغربي من طنجة إلى الكويرة الأمطار المباركة التي توصلت بها بلادنا هذه السنة، ولا بد أن نسجل أن جهات مملكتنا السعيدة بصفة خاصة جهة واد الذهب-الكويرة، التي تفوت 1443 كلم مربع، ومعروف أن كتعيش فيها تقريبا 120 ألف من قطاع الإبل، و 70 ألف من الغنم، وهذه السنوات عرفناهم سنوات من الجفاف، نطالب الحكومة باش توصل العلف: الشعير والشمندر إلى هذه الجهة الغالية من مملكتنا السعيدة، اليوم الحمد لله الطرق موجودة واصلة لأوسرد وواصلة تشلا، وواصلة بئر كندوز، وبئر أنزران، المهم نحن في خطورة ونطالب مرة أخرى ونلح على الحكومة باش توصل هاذ العلف في أسرع وقت، نظرا أن الساكنة بصفة خاصة المنمين واصلين اليوم خطورة.

وبهذه المناسبة نشكر وزارة التجهيز على الطرق اللي في الحقيقة نشهدو لهم بالجهد اللي داروا في جهتنا، وفي جميع جهات المملكة، وبصفة خاصة الأقاليم الجنوبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للفريق الفيدرالي في إطار طلب الإحاطة، الكلمة لكم السيد عبد الحميد.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

بدورنا نستغل مقتضيات المادة 128 لنسهم في نقاس عمومي، وإحاطتنا اليوم تتعلق بموضوع الإعلام العمومي.

شهد مقر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية صبيحة هذا اليوم وقفة احتجاجية نظمها الصحفيون والعاملون بهذه المؤسسة في إطار النقابة الديمقراطية للإعلام السمعي البصري، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

وإذا كانت المطالب التي عبر عنها المحتجون من جهة تكتسي من المشروعية ما يجعلنا نساندها ونندعمها ونشدد على ضرورة فتح الحوار بشأنها باعتبار أنها تندرج في سياق المطالبة بتحسين الأوضاع المادية وتوضيح المسارات المهنية ووضع حد للمحسوبية وهدر المال العام، فإن لها من جهة ثانية رمزية كبرى تعني المغاربة أجمعين.

فالإعلام العمومي، والذي يخرج عادة عن طاقة الحكومة، بقنواته السبع لازال حبيس منطق "البروغندا" في عزلة إرادية عن المنطق السياسي العام، الذي سارت فيه بلادنا في العقد الأخير، فقد استطاعت بلادنا، بتضافر الإرادات السياسية، أن تخطو خطوات كبرى في المجال الحقوقي ومقاربة النوع ومجال العلاقات المهنية وفي مجال التنوع الثقافي، وكان من المفروض أن يكون الإعلام العمومي الرافعة الأساسية لمصاحبة هذه الإصلاحات، إلا أنه وللأسف الشديد، ظل يخلق خارج السرب ويرفل في تخلف مهني، لا ينتج إلا الرداءة في ظل هيكلية إدارية وسياسة تدييرية، تقصي وتهمش الكفاءات وتخلق مناصب للريع ليس إلا.

إن بلادنا التي تتطلع إلى التطبيع مع الديمقراطية، تأسيسا على التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، التي تحققت في العشرية الأخيرة، مطالبة بفتح ورش الإعلام العمومي والقيام بالإصلاحات الضرورية، التي تقتضيها المرحلة من خلال إعلام عمومي

قادر على دعم التوجهات الديمقراطية ومساهم في بناء المجتمع المدني الديمقراطي.

إن إعلامنا العمومي، مع بعض الاستثناءات القليلة، غير مرغوب فيه لدى الأسر المغربية، وغير قادر على تسويق الصورة الحقيقية التي نريدها لبلادنا للمحيط الإقليمي والجهوي والدولي، مما يقتضي فتح حوار وطني حول هذا الموضوع، وحسنا فعلت بعض الفرق البرلمانية بمجلس النواب، بإطلاقها مبادرة للحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع المغربي، وهي المبادرة التي تستحق التنويه والمساندة، على أن تجتمع مختلف الإرادات الوطنية لفتح هذا الورش، الذي يؤلم كل المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

وهكذا نكون قد أقمنا طلبات الإحاطة، ومنتقل إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، وعدد هذه الأسئلة 21 سؤالا، موزعة على قطاعات المالية، التجهيز والنقل، الصحة، التربية الوطنية، الصناعة والتجارة، الشؤون الاقتصادية والعمامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة.

ونبدأ بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهو حول تجميد السيولة في الأبنك المغربية، للمستشارين المحترمين السادة: العلمي التازي، إبراهيم الحب، عبد الله الغوثي، مصطفى الشهباني، لحبيب لعلاج، عبد العزيز بوهودود، محمد مفيد، توفيق كميل، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، لحسن العواني، لحسن عباد، محماد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، مولاي احمد المسعود، حسن سليغوا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لو سمحتم، السيد الرئيس، قبل ما نقدم السؤال للسيد الوزير المحترم، السيد وزير الاقتصاد والمالية، ابغيت نغتنم الفرصة باش نقدم لو التهانى الحارة على التهنة اللي توصل بها من طرف أمير المؤمنين

صاحب الجلالة نصره الله من بعد انتخابه رئيسا للتجمع الوطني للأحرار، تمنناو لو النجاح في هذه المهمة، وكما نقذ المهمة نتاع الأزمة الاقتصادية العالمية، والحمد لله المغرب خرج بخير، غالبا السيد وزير الاقتصاد والمالية غادي كذلك يلعب نفس الدور في نطاق التجمع الوطني للأحرار، حيث هاذ الأحزاب الضخمة نتاع المغرب العربي، وشكرا.

السيد الوزير المحترم، في آخر اجتماع للسيد والي بنك المغرب مع الأبنك المغربية عقب الأزمة المالية العالمية تبين بأن مجموعة الأبنك المغربية تتوفر على سيولة تقديرية وصلت إلى 222 مليار من الدراهم، فكيف يعقل، السيد الوزير المحترم، أننا تتوفر على هذه الأموال الطائلة، ونحرم الآلاف من المقاولات الصغرى والمتوسطة، اللي تتمثل ما يفوق 90 % في المقاولات اللي كاينة في المغرب، من التمويل اللازم لمشاريعهم وتوظيف اليد العاملة، ونعقد إجراءات حصول الشباب حاملي المشاريع على القروض لإنشاء مشاريعهم ومقاولاتهم وخلق مناصب شغل جديدة.

إن وظيفة الأموال ليس أن تكس في الأبنك وتجمد، بل وظيفتها هي تحريك عجلة الاقتصاد والمساهمة في إنشاء مقاولات وخلق مناصب الشغل، فالسؤال اللي تنطرحو على السيد الوزير المحترم أي من خلاله للحكومة، فهل فكرت وزارتكم في تحريك السيولة واستثمارها في تنشيط الاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين بعد الشكر مرتين، الشكر للتهنة بالرسالة الملكية السامية، وكذلك الشكر على السؤال اللي هو سؤال محوري وأساسي، واللي خصو بالطبع إعطاء بعض التوضيحات، أولا المعطى المتعلق بالسيولة اللي تكلمتو عليها، 222 مليار، نتمنى أنه لو كانت هاذ 222 مليار دابا موجودة في هاذ السيولة هادي كون درنا فيها بزاف ديال الحوايج.

كاين واحد المعطى، هو أنه ابتداء من فبراير 2007 تحول المعطى ما بين الاستثمار والادخار كان الادخار يفوق الاستثمار، وكان بالفعل هناك سيولة نقدية كبيرة، اللي كان كيتوفر عليه الاقتصاد الوطني، لكن بفضل الدينامية اللي عرفها الاستثمار، سواء الخاص أو العمومي، هاذ (les courbes) تغيروا، اليوم الاستثمار يفوق الادخار، معنى هذا أنه هناك حاجة إلى السيولة، اشنو هي الحاجة إلى السيولة اللي كاينة اليوم؟ الحاجيات اليومية بالنسبة للبنوك هي 21 مليار كل نهار، كل يوم خص البنوك توفر 21 مليار، الإمكانيات اللي كتوفرها بنك المغرب هي 11 مليار، خفضت 3 ديال النقط، كانت في 15 ذلك الشروط ديال الادخار، هبطت ل 12، ولات كتوفر 11 مليار يوميا، و 10 مليار الأخرى خصها تجي من السوق، يعني من الإمكانيات ديال الادخار.

ملي كنشوفو شحال تم المستوى ديال القروض اللي مشات، 94% ديال الإمكانيات اللي توفرت إلى غاية نهاية شهر نونبر، مقارنة مع 77% في 2007.. 517 مليار اللي توزعت على شكل قروض في 2009 إلى غاية شهر نونبر، بمعنى أنه مكابنش هناك إشكالية مرتبطة بالسيولة، يمكن تكون مرتبطة بشروط القروض إلخ... لكن ليست مرتبطة بإشكالية أنه عندنا الفلوس، البنوك عندها الإمكانيات ومكتوفرهاش للاقتصاد الوطني، إذن هاذ المعطى هذا خصنا ناخذوه بعين الاعتبار، علما بأنه كاين الثلثين اللي كتمشي للطلب، وكاين الثلث اللي كيمشي للادخار.

إذن هذه وضعية ديال الاقتصاد الوطني، اليوم الحكومة كتشتغل على حل هاذ الإشكالية، وكنتشغلو على تدابير جديدة للدفع بالادخار على أساس أنه هاذ الوثيرة باش غادي الاستثمار العمومي والطلب على القروض أنه ميتراجعش بحكم أنه معدناش الإمكانيات لتوفير الادخار كما يجب لمواكبة هاذ الدينامية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار إن كان له غرض في التعقيب.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيد الوزير المحترم على هاذ المعطيات اللي اعطى، وتعرفو بأنه المؤسسات البنكية بالطبع تيخصها تعتبر راسها، وهي بعدا مواطنة، تتساهم في التنمية الاقتصادية، وخصوصا وهو غير في الميدان الفلاحي مثلا المخطط الأخضر الأبنك بينوا الاستعداد دياهم، وساهموا في عدد من المشاريع الاستثمارية في الميدان الفلاحي، ولكن ذاك الشي اللي داروه في الميدان الفلاحي خصهم يديروه كذلك في الميدان التجاري والميدان الصناعي بالطبع.

المصادقية، الحمد لله، ديال المغرب كتمكن لها تمكن الأبنك الخواص باش تدبر على كل حال في المال، إلى بغات تجيب المال يمكن لها تدبر مجهود، وانتما من جهتكم اعطيهم التسهيلات الكاملة، وهما كذلك حتى هما غادي يساهموا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار في المغرب، كما ساهموا في المخطط الأخضر، اللي سيدنا الله ينصرو أعلن عليه، وانطلق دابا الآن، وغالبا من هنا لشهرين إن شاء الله غادي نشوفو النتائج الأولى نتاع السنة الأولى نتاع تطبيق هاذ...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير إن كان لكم غرض في التعقيب تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

غير الملاحظات القيمة اللي تقدم بها السيد المستشار المحترم تؤكد بأن الاقتصاد الوطني بالوثيرة اللي غادي فيها هو في حاجة إلى سيولة أكثر، لهذا الحكومة كتشتغل في الاتجاه أولا ديال تعبئة القروض الدولية لمواكبة كل المشاريع وكل البرامج، غادي نخرجو للسوق العالمي باش نوفر إمكانيات مالية أخرى، باش ميكونش هناك (l'effet d'éviction) اللي يمكن يكون في السوق، على أساس أنه نجيبو موارد جديدة للسوق ولتمويل الحاجيات ديال الاقتصاد، لأن هاذي هي الطريقة الوحيدة انطلاقا من رؤيتنا وقناعتنا بأن إشكاليات المغرب لا تحل إلا بمعدلات نمو مرتفعة، وخصنا باش نحافظو على معدلات النمو المرتفعة خصنا نحافظو على الوثيرة ديال القروض والاستثمار ببلادنا، لهذا أشكركم على هاذ السؤال الوجيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول نتائج قرض تطوير القطاع المالي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المالك أفرياط، عبد الحميد فاتحي، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الرحيم الرماح، محمد لشكر، محمد دعيدة، حسن أكليم، حسن القاسمي، أحمد العاطفي، العربي حبشي، الصادق الرغوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل الأخ دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا قبل طرحي هذا السؤال، لابد من الملاحظة التالية، أن هاذ السؤال وجهناه في 26 دجنبر 2008، بعد مرور سنة عاد تفضلت الحكومة نتاعتنا المشكورة والسيد وزير الاقتصاد والمالية بالجواب عليه. السادة الوزراء،

السيداتان والسادة المستشارين،

لقد خصصت مؤسسة البنك الدولي قرضا ماليا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، تمت المصادقة عليه بتاريخ 15 دجنبر 2005 لتمويل مشروع تطوير القطاع المالي، ولقد دخل هذا المشروع حيز التنفيذ ابتداء من 20 دجنبر 2005، ومن المفروض أن يكون قد انتهى العمل به في تاريخ 30 يونيو 2007.

يهدف هذا المشروع أساسا إلى تقوية المحيط الخاص بالوساطة المالية وتدابير المخاطرة وتقوية دور المساهمة الخاصة في إسناد الخدمات المالية، كما يساهم كذلك:

1- في وضع إطار قانوني منظم ومطابق للمعايير الدولية على أساس تحسين الوساطة المالية وتنشيط الادخار؛

2- إعادة هيكلة المؤسسات المالية العامة المتخصصة في تدبير مخزون الأصول غير المنتجة وتقوية دورها في المجال والقطاع المالي؛

3- تطوير أنظمة الأداء، واعتماد شفافية أكبر في القطاع المالي، وذلك بتقوية السياسات المالية وإعادة التأهيل لمعايير التدقيق والمراقبة والمحاسبة.

لكل ذلك نسائلكم السيد الوزير: هل تم فعلا إنهاء هذا الورش في التاريخ المحدد له؟ هل تم بلوغ كل الأهداف المتوخاة من هذا المشروع؟ ما هي الكلفة المالية التي يتطلبها هذا الإصلاح؟ شكرا السيد الرئيس، وأحتفظ بالوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، والكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال، السيد الوزير ربما ليستمع الجميع إلى جوابكم يستحسن أن تفضلوا إلى المنصة، لأنه هذالك الوضع فاش كتكونوا مكيسمعوش الإخوان.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، اللي نبغي نشير أولا بأن الحكومة ليست مسؤولة على برجة الإجابة على الأسئلة، وكانت لي نفس الملاحظة، سؤال طرح في أواخر 2008 يجاب عليه في بداية 2010، اللي كنتنما أنا شخصيا هو أنه الإجابة على الأسئلة التي ترسل إلى وزارة الاقتصاد والمالية أنه تبرمج في الأسبوعين الذين يليان وضع السؤال، وإلا كيفقد من القيمة ديالو.

بالنسبة للسؤال الإصلاح ديال 2005-2007 كان كيهم ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول مرتبط بالإطار القانوني والتنظيمي والرقابة على النظام المالي؛

المحور الثاني كان كيهم إعادة هيكلة المؤسسات المالية العامة، كنعرفو أن مجموعة من المؤسسات كانت في حاجة إلى إعادة الهيكلة؛ النقطة الثالثة، كانت تم تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي.

بالنسبة للهدف الأول نبغي نشير إلى بعض الإنجازات الأساسية: أولا، توسيع صلاحيات بنك المغرب وتعزيز استقلالته، وهذه كانت من الأهداف الأساسية أنه في هذه المرحلة ديال الإصلاح أنه يكون الاستقلالية ديال بنك المغرب فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية والرقابة المصرفية، فيما يخص كذلك تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والرقابة على سوق الرأسمال، وهنا يدخل دور تعزيز قدرات مجلس القيم المنقولة، كذلك تحسين الإطار القانوني لسوق الرأسمال، وتنويع الأدوات المالية المتاحة.

بالنسبة للهدف الثاني، كاين إعادة الهيكلة، وإعادة تموضع كل من القرض العقاري والسياحي، البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، والقرض الفلاحي للمغرب، وكتعرفوا أنه في هاذ السنوات هاذي، هاذ الأبنك كلها تمت إعادة هيكلتها، القرض العقاري والسياحي، القرض الفلاحي للمغرب، تم تحديد توقع استراتيجي جديد لهاتين المؤسستين، بالنسبة للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية تم تحويله إلى بنك أعمال مسند إلى صندوق الإيداع والتدبير، والوكالات الجهوية مشات للقرض الفلاحي للمغرب.

فيما يخص تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي، تم إصدار قانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اتخاذ تدابير لتحسين جودة المعلومات المالية، معايير مراجعة الحسابات، إنشاء لجنة إصلاح أنظمة الأداء، إطلاق نظام التسوية في الوقت الحقيقي، هذه مجموعة من الإصلاحات اللي دخلت في إطار هاذ المحطة هاذي، واللي كتعتبرو بأنها ساعدت بشكل عام على تعبئة المدخرات، تمويل الاقتصاد والاستثمار، توسيع ترقية وجودة الخدمات المالية، وتحسين المؤشرات المتعلقة بقطاعنا المالي عموما.

يمكن لنا نأكدو أنه برنامج الإصلاح تم تحقيقه في الآجال المطلوبة، وكتعرفو بأن النتائج هي نتائج تشكّل على شكل تراكمات، هناك إصلاحات أخرى يجب أن تضاف لكي نقوي سوقنا المالي وقوانين المالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للأخ المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

على أي بالرغم من ذلك أنه هاذ الإصلاحات تبقى جزئية، على مستوى مثلا رأس مال المخاطرة تبقى مساهمة رأس المال المخاطرة في تمويل الاستثمار خلال سنة 2008 جد هامشية، حيث لم تتعد 0,2% أي ما مبلغه 239 مليون درهم للاستثمارات، وهو ما يعني 10% من الأموال المعبأة.

على مستوى المراقبة، كيف في علمكم أنه هاذ المؤسسة نتاع صندوق البنك الدولي قامت بواحد الدراسة حول تقييم تدبير الأنظمة

المالية العمومية، والتي تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قام بها المغرب، من ضمنها البنك المركزي، إلى غير ذلك من الأبنك التي ذكرت، وهذا التقييم يندرج في إطار الإصلاح نتاع القانون 69.00 الخاص بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة والهيئات الأخرى، وخلص هذا التقرير إلى مجموعة من التوصيات، اللي نبغيو نعرفو من عندكم، السيد الوزير، واش طبقت أو لا؟

واحد هو اعتماد وسائل التسيير في شركات الدولة ذات المساهمة المباشرة، إحداث لجن تدقيق في المؤسسات العامة، وشركات الدولة ذات المساهمة المباشرة، مصادقة الحكومة على مشروع المرسوم المحدد لأشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العامة بالجريدة الرسمية، إعداد تقرير مرحلي لتقييم تطبيق الإصلاح المتعلق بالمراقبة المواكبة في القطاع العام، كتعرفو هناك مؤسسات عمومية خارج المراقبة، وسبق لنا أن طرحنا سؤال حول نموذج صندوق الإيداع والتدبير.

أيضا نبغيو نعرفو من عندكم السيد الوزير اشحال غيكلفنا هاذ الإصلاح؟ بشحال غادي نردو هاد القرض؟ باش يعرفوا المغاربة اشحال غادي يخلصوا على هذا الإصلاح؟ خاصة أنه المدة الزمنية لاسترداد هذا القرض هي 20 سنة، (le taux d'intérêt) هو للأسف متحول، وبالتالي أنه الحكومة براسها ما يمكنش تضبط بشحال غادي تردو، حيث أنه (les bornes de 6 mois de l'euro majoré d'une marge de 50 points de base)، (la commission) نتاعو (d'engagement) فيها 0,35%، نبغيو نعرفو من عندكم بشحال غادي يتقام علينا هاذ الإصلاح السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

في جواب السيد المستشار هناك أسئلة مختلفة، اللي نبغي نؤكد عليه أولا أنه بالنسبة لرأس المال المخاطرة كاين الجانب المرتبط بالإصلاح، وكاين الواقع اللي مرتبط بلجوء المقاولات إلى هاذ النوع من التمويل، هاذو جوج ديال الأشياء خصنا نميزو فيما بينهم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ الصمدي تفضلوا.

المستشار السيد محمد الصمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يشرفني بأن أتقدم إليكم بسؤال الفريق الاشتراكي، والذي يأتي في إطار استفحال وتفاقم سوء تطبيق مقتضيات مدونة تحصيل الضرائب من طرف بعض المحاسبين والقباض والمسؤولين عن التحصيل بشكل قد يحفز، في ظاهر الأمر، باستشراء ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي ضياع الكثير من واجبات الدولة بجميع أشكالها.

ويتمثل هذا السلوك، السيد الوزير، السلبي في سوء تطبيق مخالفة مقتضيات المادة 29 من مدونة الضرائب، وأذكر هذا على سبيل المثال، هذه المادة التي تنص في إحدى فقراتها على أن الإجراءات الاحترازية التي يتخذها المحاسب أو القابض في حالة التسوية الجبائية للملزمين بالضرائب أن لا يعرفوا في أي حال من الأحوال السير العادي للمقولة، والحال أن هؤلاء المحاسبين يلجؤون إلى كثير من السلوكات التي قد تعرقل بالفعل هذه المقاولات، وخصوصا حينما يلجؤون إلى الحجز على الحسابات البنكية لهم في ظروف قد لا تستدعي اللجوء إلى هذا السلوك، مما يؤدي إلى شلل هذه المقاولات وعجزها بالكامل، علما أن المقولة وضعت رهن إشارة المحاسبين والقباض جميع الضمانات المتعلقة بالأداءات، مما ينتهي معه الأمر باللجوء إلى المحاكم، ونعرف جيدا أن اللجوء إلى المحاكم كثيرا ما يؤدي إلى إهدار مال الدولة، سواء تعلق الأمر في الدفاع عن مؤسسة الدولة - أي إدارة القباضة أو المحاسبين - أو تعلق الأمر بأداء هذه المصاريف التي كثيرا ما ينجح الملزمون بأداء الضرائب في ربح دعاوهم.

لهذا أتوجه إليكم بسؤالنا، السيد الوزير المحترم، ونسألكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لمعالجة هذه الإشكاليات؟ وما هو تصوركم لوضع مسطرة موحدة ومبسطة لتحصيل الديون العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال، الكلمة لكم السيد الوزير.

الحكومة كتوضع الإطار، كنسمح على أنه على مستوى الإطار القانوني وعلى مستوى الممارسة ديال استعمال هاذ الوسائل أنه تكون في إطار اللي هو مضبوط وواضح، كيفاش كيتحرك السوق فيما بعد؟ كيفاش كتعامل المقاولات؟ هادي مسألة مرتبطة بتطوير المقاولات ونضجها، مستوى الشفافية دياها، ملي كنقولو رأسمال المخاطرة، بمعنى أنه خص هاد الرأسمال يدخل بشروط وضوابط اللي خص المقولة تكون قابلة أنه تساهم فيها، إذن هادي شروط مرتبطة بنضج وتطور السوق.

على مستوى النقط اللي طرحتها فيما يخص المؤسسات العامة، كايين هناك بالفعل، وأنا أتفق معك، تمايز ما بين المؤسسات، كايين مؤسسات اللي امشيات بعيد، واللي تقدمت كثير، كايين مؤسسات أخرى اللي هي لازالت في حاجة إلى وضع مجموعة من الأدوات، شوفوا التحول اللي وقع في المكتب الشريف للفوسفاط، كناخذو المثل ديال (CDG)، ولكن ما كناخدوش أمثلة ديال أكبر شركة في المغرب، اللي هي المكتب الشريف للفوسفاط، وكيفاش تحول، كيفاش ولات الشفافية، كيفاش ولات نظام المراقبة، كيفاش ولي البعد الاستراتيجي، هذه كلها تحولات إيجابية اللي حصنا نسجلوها. كذلك بالنسبة للمكاتب الأخرى أو المؤسسات العمومية الأخرى، وهي متعددة، اللي كان فيها تحسن على مستوى التدابير والوسائل ديال المراقبة وديال المتابعة الداخلية، كايين مؤسسات أخرى اللي هي في حاجة كذلك إلى الدعم، لكن هذا ليس مرتبط بالإصلاح، الإصلاح كتوضع الأدوات والأسس ديالو، اللي كيبقى هو أنه على مستوى تفعيله والمواكبة ديالو كايين بالفعل أشياء اللي توفقنا فيها، وكايين أشياء اللي مازال فيها تراجع، وخصنا نخدمو فيها، وأنا متفق مع مجموعة من الملاحظات التي أثارها السيد المستشار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثالث الموجه أيضا إلى السيد وزير المالية حول تطبيق مدونة تحصيل الديون العمومية، للسادة المستشارين المحترمين: الأستاذة زبيدة بوعبياد، مولاي الحسن طالب، علي سالم الشكاف، سعيد سرار، عبد الرحمن أشن، محمد علمي، أبو بكر عبيد، بوشعيب هلاي، عمر مورو، دحمان الدرهم، عبد الوهاب بلفقيه.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسادة المستشارين المحترمين لطرهم هذا السؤال.

في الواقع، قبل ما نجاب على هاذ السؤال، كنت حابر بين أمرين:

الأمر الأول هو أنه بالفعل، أنا عندي اليقين أنه بطرح هذا السؤال هناك حالات، هناك حالات طرحت ووضعت، لكن الطريقة باش وصلت، واش هي الطريق الصحيحة ولا ماشي الطريقة الصحيحة؟ لأن بعض المرات كتكون قراءات مختلفة.

النقطة الثانية هو أنه نمشي باش نجاب انطلاقا مما يقوله القانون، بحكم أنه ما عنديش حالات اللي على أساسها يمكن للي نركز الجواب ديالي، غادي نمشي لجانب المدونة، وما تقوله المدونة في هذه الحالات.

للإشارة أولا أن المادة 29 من مدونة تحصيل الديون العمومية لا تعالج مسطرة التسوية الجبائية، بل تعالج وتنص على مسطرة التصحيح الجبائي، الذي يخضع لشروط قانونية لها خصائصها، أش كيقول النص "إلا أنه إذا كان الملزم موضوع مسطرة التصحيح الجبائي فإن المحاسب المكلف بالتحصيل مؤهل لاتخاذ كل الإجراءات التحفظية، التي من شأنها المحافظة على ضمان الخزينة استنادا إلى إعلام بتصحيح جار صادر عن مصالح الوعاء الضريبي، ولا يجوز بأي حال من أحوال أن تعرقل هذه الإجراءات النشاط العادي للمقاول" هذا ما يقوله النص، طبقا لمقتضيات هذه المادة نجد أن حالة الخضوع إلى مسطرة التصحيح الجبائي مشروطة بتوصل القابض المعني بإعلان التصحيح، حيث نصت في فقرتها على أنه يتم إرسال الإعلام بالتصحيح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل المعني بعد استطلاع رأي مدير الضرائب أو الشخص المفوض من طرفه لذلك.

فيما يخص مسألة تقديم ضمانات من طرف المقاول والقابض المكلف بالتحصيل، ومع ذلك يستمر في مباشرة الإجراءات، فإن أحكام المادة 117 من مدونة تحصيل الديون العمومي تنص صراحة على أنه بصرف النظر عن أي مطالبة أو دعوة ينبغي على المدينين أن يؤدوا ما بذمتهم من ضرائب ورسوم وديون أخرى طبقا للشروط المحددة في هذا القانون، إلا أنه يمكن للمدين الذي ينازع كلا أو بعضا

في المبالغ المطالب بها أن يوقف أداء الجزء المتنازع فيه، شريطة أن يكون قد رفع مطالبته داخل الآجال المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وأن يكون قد كون ضمانات من شأنها أن تؤمن تحصيل الديون المتنازع عليها، إلا أن هناك إمكانية أخرى يمكن أن تلجأ إليها هذه المقاول، وهذه معروفة، وهي المطالبة بالتسهيلات في الأداء، والتي تخضع بدورها لشروط وضوابط. وإذا ما كان هناك حيف في التعامل مع أي مقاول أو ملزم من طرف أي قابض فإن الخزينة الإقليمية أو المديرية الجهوية، وكذا المصالح المركزية تبقى لها سلطة البت في هذه الأمور كلما طلب منها ذلك.

فيما يخص النقطة المتعلقة بوجود حكم قضائي لصالح المقاول أو الملزم فإن الخزينة العامة للمملكة لا تتوان في تنفيذ الأحكام إيماناً منها بدور القضاء في حل النزاعات... حتى للتعقيب ونكمل.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب السيد المستشار؟ الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد الصمدي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه الإجابة المستفيضة، وأجد نفسي مضطرا لأن أقف عند بعض الأمور التي ذكرتموها في إجاباتكم القيمة، وأخص بالذكر أنكم تعرضتم إلى الحالات واش صحيحة أو ماشي صحيحة؟

بكل صدق وأمانة، السيد الوزير، أنقل لكم حالة تتعلق بهذا الخصوص، وتمثل في كون أن أحد الملزمين بالضريبة، ربما تبقت بذمته 150 درهم، أقول 150 درهم، ما تنقولش مقاول، ولكن أقول أحد الملزمين بالضريبة بقات في الذمة ديالو 150 درهم، لما جاء في آخر السنة أو في شهر مارس أو أبريل أعتقد لإيداع الحساب الختامي (le bilan) يعني ما تمش القبول ديالو لا لشيء إنما لكون أنه مدين ب150 درهم، هذه الحالة أقول على أنه واش حالة صحيحة أو ماشي صحيحة؟ أنا أنقل إليكم هذه الحالة الصحيحة وقس على ذلك.

فيما يتعلق بالتصحيح سواء كان التصحيح الجبائي أو التحصيل الجبائي، أنا أعتقد الأمر يتعلق بالمال ويتمطيط المساطر، خصوصا ولما ذكرت لكم هذه الحالة السؤال ديالنا تطرح، السيد الوزير، لتوضيح مسألة أساسية، وهي أن الملزمين بأداء الضرائب لما يواجهون بأنهم

بذمتهم قليل من المال أقول أنه تيأدي مليون درهم، ولكن تجي الضريبة وتجي الإدارة وتقول لو بأنك أنت راه باقي لك في الذمة ديالك 10 آلاف درهم، أنا أعتقد هاذ 10 آلاف درهم ما تكونش وسيلة من وسائل التمثيط باش نوقعو في الغرامات ديال التأخير.

أقول على أنه كان قصدي من العرض ديال المسألة ديال المحاكم، كأتأكد ونقول على أنه ذاك الضياع ديال ذاك الوقت وديال ديك الغرامات اللي كنتحطوها على الملمزم بالضريبة، أما كنتكون أحد الأسباب الرئيسية والأساسية لإهدار الكثير من الأموال اللي ربما مكتوصلشي لنفس القيمة الحقيقية اللي هو ملمزم بها الملمزم بالضريبة لأدائها لفائدة إدارة الضرائب.

هذا من جهة، وحتى لا أطيل، السيد الوزير المحترم، أناشدكم وأطلب منكم أن تعملوا على حث المحصلين والمسؤولين على الجبايات بأن يكفوا ويعدلوا عن هذه الممارسات حتى لا تضيع أموال الدولة وفي أقرب الآجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم، أنا غير موضعتش موضع تشكيك هاذ النقطة اللي جات، غير قلت غير الطريقة يمكن كيفاش كتطلع، هذا هو الخلاف، ماشي القضية ديال التشكيك في أنه كاين هناك مشاكل.

اللي نبغي نؤكد عليه هو أنه، وهذا هو الإشكال اللي مطروح، ملي كنوضعو قوانين بالنسبة للناس اللي كيستخلصوا أموال الدولة، إما القانون كيخلي ذاك الليونة، المرونة، أو كيسد من المرونة، إلا خليتي المرونة، بمعنى أنه كتعطي إمكانيات لتأويلات أخرى، وكنعرفو هاذ الشيء هذا كيفاش كيتم ملي كتكون المرونة، ومكتكونش الدقة، ومكتكونش المسائل واضحة، لهذا المشروع ديمّا كان غادي في الاتجاه أنه تكون المسائل مدققة وواضحة.

مقولتشي مشكل ديال 150 درهم، يمكن تكون 150 درهم، يمكن تكون 10 دراهم، لكن هذاك اللي مكلف بتحصيل الديون

مقيد بنصوص اللي كتجعلو أنه مكيقدرش، ولو هو راه عارف بأنه هاد الشيء هذا راه مافيه والو، لكن مكيزعمش باش يخرج من الإطار ديال النصوص، ولهذا هذا هو الإشكال اللي مطروح لهاذ الناس، دابا أش غادي نطلب لهم؟ واش غادي نقول لهم مكايين مشكل سهّل، إلخ... كنظن بأنه كاين يمكن هاذ التعاملات.

إذن هذا هو الإشكال اللي مطروح، لكن سنأخذ بعين الاعتبار هاذ الملاحظات، أنا هاذ الحالات هاذي غادي نرجع لها، وغادي نشتغل مع السيد المدير ديال الخزينة على أساس أنه نشوفو وسائل اللي مكتخرجش على الإطار ديال القانون، لكن كتأخذ بعين الاعتبار أنه يمكن حالات من هذا النوع، لكن خصني نعرف أولا شحال ديال الحالات باش يمكن لي نعالجها، وكذلك أنه يكون تدبير اللي مكيجرحش على الإطار ديال النصوص وعلى الإطار ديال القوانين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، والسؤال الرابع الموجه إليكم دائما السيد الوزير هو حول تخفيض قيمة الدرهم، للمستشارين المحترمين: السيد لحبيب لعلاج، لحسن بيجديكن، العلمي التازي، عبد الرحيم عماني، الحسين أشنكلي، الحو المبروح، توفيق كميل، أحمد بنيس، عبد المالك الأعرج، محمد القندوسي، خيرى بلخير، إبراهيم الحب، أحمد أبرجي، حسن سليغوا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب لعلاج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السلام عليكم.

عشنا خلال سنة 2009 الذكرى الخمسينية لصدور الدرهم كعملة وطنية، هذه العملة التي عرفت تغيرات وتحولات خلال هذه العقود، وذلك حسب التحولات الاقتصادية والمالية، وخلال سنة 2008 و 2009 سنتي الأزمة العالمية أبان الدرهم على صموده في وجه العملات الأجنبية، إلا أن الاقتصاد الوطني، ومن خلال الأزمة العالمية، وانفتاحه على السوق الدولية وكذلك أخذه للسوق الحرة،

أثرت هذه الأزمة على وضعية الميزان التجاري وكذلك ميزان الأداءات.

هل لدى الحكومة نية في تخفيض هذه العملة - الدرهم - بالنسبة للعملات الأجنبية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم.

هو في الواقع راه مكابنش شي سؤال اللي كيحرج وزير المالية بحال هذا، لأن كنعرفو الانعكاسات ديال هاذ الأشياء هادي و كنعرفو كذلك، لكن غادي نحاول نبقي في إطار الإجابة المعقولة فيما يخص هاذ النقطة هادي.

2001 كان إعادة هيكلة السلة ديال الدرهم، واعطت أنه كان هناك تراجع ديال الدرهم اللي كنا عشناه في 2001، ومن بعد كان دخل في إطار الاستقرار، وهذا الاستقرار مرتبط بكون أن الاقتصاد الوطني ما اعرفش مستوى من التضخم اللي غيدفعو أنه يعيد النظر في قيمة الدرهم.

في 2009: 1 % ديال التضخم، المعدل في العشر سنوات الأخيرة 1,8، إذن الأسباب اللي دفعت الدول الأخرى إلى تخفيض القيمة ديالها كاي طرف كبير مرتبط بأنه دول تعرف مستويات من التضخم مرتفعة.

كنعرفو كذلك بأنه الهيكلية ديال التجارة الخارجية ديال البلاد كتأثر كذلك على هاذ الجوانب ديال القرار المرتبط بتخفيض العملة، بلاد اللي كستورد بالوثيرة اللي غادين فيها حصصها كذلك تأخذ بعين الاعتبار واش بإمكانها أنه تمشي في هاذ الاتجاه ديال تخفيض الدرهم، علما بأنه سيكون له تأثير قوي فيما يخص، ربطتو هاذ المسألة بالأزمة، الناس اللي مشاو في هاذ الاتجاه هذا كلهم اقتصادات اللي بالفعل محلاتش الإشكال ديالها الاقتصادي، شوفوا النتائج ديالهم ديال 2009، خفضوا العملة ديالهم، لكن واش على مستوى النتائج الاقتصادية وصلوا لنفس النتائج؟ ماشي أكيد.

آخر تقرير لصندوق النقد الدولي أكد بأن القيمة الحقيقية للدرهم المغربي تبقى متقاربة جدا مع السير الحقيقي للتوازن، هذا معطى

أساسي، ماشي تقرير ديالنا، ماشي تقييم ديالنا، احنا غادين في الاتجاه ديال آش؟ غادين في الاتجاه أنه التنافسية ديال الاقتصاد الوطني ما تكونش تنافسية (artificiel) مصطنعة، أنه المحافظة على الدرهم قوي بارتباط مع الأورو، و كنعرفو بأنه الاقتصاد الوطني مرتبط بمنطقة الأورو ب 80%، أنه غادي في مستويات ديال الاستقرار ديالو، وأن التنافسية ديال الاقتصاد الوطني غادية في الاتجاه ديال تحسين الإنتاجية، ديال تحسين التكنولوجيا، وتحسين المواقع على مستوى الاقتصاد الوطني.

إلى بدينا كنعشيو في الاتجاه أنه فين ما تكون شي هزة نربطوها بتخفيض الدرهم، كنظن بأنه هذا ماشي هو الاختيار الاستراتيجي اللي خصنا نمشيو فيه، لكن كل شيء ممكن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، عندكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد الحبيب لعلي:

شكرا السيد الوزير.

ربما قلتم هذا السؤال محرج، فعلا هو محرج، ولكن الحمد لله المغرب تبني واحد السياسة ديال (la visibilité) ديال الرؤية الواضحة، وتبني واحد السياسة ديال الاقتصاد أنه باين وواضح، ومن خلال الميزانية ديال 2010، أبتتم وأظهرتم عن كفاءة، وأظهرتم على أنه الاختيارات الكبيرة ديال المغرب، الاختيارات الاقتصادية هي واضحة، والحمد لله تسير إلى الأمام.

اللي بغيت نقول، السيد الوزير، هو أنه ما يجري في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخلال قطاعات مهمة جدا، وهي قطاعات واعدة بالمغرب وبالنسبة للقطاع السياحي وقطاع النسيج وقطاع الصناعة التي تشغل اليد العاملة، هذه كناخذ بعين الاعتبار ثلاث دول منافسة للمغرب، وهي تركيا، مصر وتونس، هي كلها دول هبطت في العملة ديالها وبقت متنافسة مع المغرب، رغم أنه الجهود أو حصيلة المغرب في الميدان السياحي استدركتنا في آخر المرحلة الثانية من السنة، أنه استدركتنا ذاك التخلف اللي كان عندنا أو التراجع اللي كان عندنا أننا استرجعنا، إلا أنه كنبقاو احنا هذه الدول تنافسنا في القطاع السياحي، اللي هو القطاع اللي كيرفدنا واحد 55 مليار على كل حال عملة صعبة مهم جدا، واش احنا عندنا إمكانيات للصمود؟

إذن ما نربطوش أشياء اللي على مستوى ديال التنافسية أو جاذبية الاقتصاد كتبان سهلة في الأول، لكن جوهرها وهيكليها راه مكتأدي حتى لشتي نتيجة، ومن بينها هاد المسألة المرتبطة بالعملة الصعبة، العملة ديال الدرهم، إذا كانت المسألة مرتبطة بالعملة الصعبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على الجواب.

نتنقل إلى السؤال الخامس والأخير الموجه دائما إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول عدم المساواة بين جهات المملكة في الميزانية، وهو للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، بناصر أزوكاغ، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، حميد كوسكوس، عبد الله أبو زيد، عبد القادر قوضاض، عبد الله أشن، الحسن قيشوحي، عياد الطبي، عمر مكدري، الحسن بوعود، لحسن بلبصري، عبد الرحيم العلافي، أولعيد الرداد، سيدي سالم الجماني، المهدي عثمان. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لازالت إعمادات الميزانية العامة والاستثمارات العمومية تخضع لمقاربة تقليدية، بحيث تستند الحكومة في توزيع هذه الميزانية حسب الكثافة السكانية، عوض الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المناطق والجهات، وإلى التوزيع العلمي والعقلاني الذي يعتمد التوازن التنموي والعدالة الاجتماعية.

وتوخيا لمقاربة شمولية، تروم إلى تأسيس قاعدة فعالة للاستثمار المنتج للثروات والمحفز للتشغيل في مقاربة مجالية، تخلق التوازن بين المدن والبوادي.

وحتى لا تبقى المناطق القروية والمداشر بعيدة عن كل تنمية، مقارنة بالمدن الكبرى والمتوسطة ذات الكثافة السكانية، نسائلكم، السيد الوزير، هل تفكر الحكومة في مراجعة هذه المعايير المعتمدة في توزيع الميزانية بين الجهات وأقاليم المملكة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على

السؤال.

هذه القراءة الكبرى هو أنه إمكانيات الصمود أنه باش يبقى هذا القطاع، هو من القطاعات المهمة، أنه يمكن لو يصمد تجاه الانخفاضات اللي قامت بها الدول المنافسة ديالنا، وعلى الخصوص تونس وتركيا ومصر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار

التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

غير باش نزيدو نوضحو أكثر، ملي كناخذو هاد القطاعات اللي هضرنا عليها، كلها المستويات ديالها في نهاية السنة، خلي الثلاث أشهر الأولى اللي كانت مست الاقتصاد العالمي ككل، المغرب ابتداء من الثلاث أشهر الثانية بدأت المؤشرات تتحول، واسميتو القطاع السياحي راه انتهى ب+ 7% ديال الوافدين، + 7% ما تراجعش، لكن على مستوى بالفعل المداخيل - 5%، إذن ما كاينش ذاك المستويات ديال التأثير مرتبطة بالعملة، وأعطينا إمكانيات ودعم قوي على المستوى ديال الميزانية ديال الدولة باش القطاع ما يتراجعش، نفس الشيء بالنسبة لقطاع النسيج والألبسة، حتى لآخر شهر أكتوبر كان في التراجع ديالو 2.3%، نوفمبر/ديسمبر الطلب العالمي تراجع، وكان له تأثير على هذا القطاع.

القطاعات ديالنا اشتغلت بذكاء، بمعنى أنه الفاعلين داخل القطاع وجدوا الحلول باش يتعاملوا مع الواقع ديال الطلب الخارجي، ولقاو الحلول، وحافظوا على التنافسية ديالهم بلا ما يضيعوا، دابا الدول هادو اللي مشى يقول لك أنه كيدير 300/200 درهم للسائح باش يجي، كيفاش غادي يدير الثمن باش يزيدوا هاد العام ولا العام الجاي، الفرق اللي تخلق بدون ما يرفع القدرة ديال الاستيعاب أو الاستقطاب.

إذن انتم والمغرب والفاعلين في القطاعات غادين في الاتجاه الإيجابي، الاتجاه الإيجابي أشنو هو؟ هو أنه مكنضحيش بشيء اللي غادي يصعب علي أنه نسترجعو، كان يمكن لنا نرجعو القيمة ديال الدرهم باش القطاعات تدخل في تنافسية، شحال غتربح شهرين، ثلاث أشهر، ومن بعد؟

شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم.

أنا متفق بأنه المقاربة ديال الميزانية ليست مقاربة جهوية، احنا كنا غادين في واحد المنظور تنموي، اللي كيعتمد على مجموعة ديال الكتل، كتلة مرتبطة بالبنية التحتية، واللي كتتمس مجموعة ديال الجهات، واللي كانت بلادنا غادية فيها، كايين كل ما هو مرتبط بالاستراتيجيات القطاعية ولها انعكاسات جهوية، كل ما هو مرتبط بالسياسات التي تهم قطاعات اجتماعية أساسية، ولها امتدادات جهوية.

هاد الشي هذا كلو احنا كاجتهاد داخل الوزارة نقوم بتجميعها بالنسبة لكل جهة، كيطهر هاد الشي أنه كايين فيه بالفعل تفاوت، لكن أشنو هي المقاربة اللي خصنا نمشيو فيها دابا؟ واللي مع زملائي داخل الحكومة ابدينا نميئ لها، وتنمى أنه الميزانية ديال 2011 تجيب هاذ المقاربة، هو أنه بالنسبة لكل جهة في إطار الجهات المتواجدة حاليا، أنه نديرو مقاربة مندمجة، انطلاقا من كون أنه كل قطاع كيقول بأنه بالنسبة لهاد الجهات هادي هاهو التصور، وهاهما الإمكانات المتوفرة، لكن هاد الشي مغاديش يكون كافي باش يكون مقاربة اللي عندها قوة، وهادي ماشي مشكلة ديال توزيع الميزانية، توزيع الميزانية في الواقع مرتبط بالأهداف اللي كتحددها، وكذلك الجهات أشنو هما البرامج اللي مبلوراها.

أنا نقول لك من دابا باش يعرفها الجميع أنه الجهات اللي غتجيب مشاريع مندمجة غادي نوفر لها الإمكانيات، إذن كايين اجتهاد من الطرف الآخر، اللي خص يكون بالطبع الحكومة تقوم بما يجب أن تقوم به، لكن كذلك على المستوى الجهوي يجب أن نخرج ونبرز الأولويات فيما يخص الاستثمارات، وفيما يخص القطاعات التي يجب دعمها بقوة، انطلاقا من مقارنة متكاملة ومقاربة مندمجة.

إذن الحكومة غتمشي في هاذ الاتجاه، وغادي ندفعو فيه على أساس أنه يكون عندنا أول مقاربة فيما يخص الميزانيات الجهوية ابتداء 2011، لكن في نفس الوقت أناشد كل الجهات التي لها مشاريع وبرامج بأن تضغط على القطاعات المعنية أو على كذلك المشاريع اللي يمكن تيجي تقدمها في إطار ندوات أو في إطار لقاءات على أساس أنه يكون هناك إدماج هاذ المشاريع وربطها بالمنظور التنموي المتكامل لكل جهة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، احنا غير اللي بغينا احنا السؤال ديالنا جاء من خلال توزيع بعض الميزانية اللي جات في ميزانية المالية بين الجهات، بحيث تشوفو بأن الميزانية تقريبا ما بين جهة الرباط وجهة الدار البيضاء تعادل الميزانية ديال 14 جهة أخرى، وإذا أخذنا مثلا جهة مكناس تافيلالت، اللي هي تتوفر على 7 أقاليم، والحاجيات ديالها كثيرة، ما تتعادل حتى 8% من جهة الرباط، إذن هنا كايين واحد الفوارق كبيرة ما بين الميزانيات ديال الجهة.

وأملنا إن شاء الله في الجهة الموسعة اللي أعلن عليها صاحب الجلالة نصره الله أن الحكومة تواكب هذه الأشغال، وتشوف بواحد المنظور في المستقبل الحاجيات ديال جميع الجهات حتى يكون المغرب مغرب التوازن ومغرب التوازنات في جميع المجالات، ويكون مغرب المدن ومغرب القرى لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير إن كانت ضرورة تعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

غير أنا متفق طبعا مع الملاحظات ديال السيد المستشار 100%، أنا غير اللي بغيت نشير لو هو أنه بالفعل إلى درنا مقاربة، نمشي دابا ناخذ المنطقة الشمالية، كان فيها المشروع ديال طنجة المتوسطي، بالنقل ديالو وقارنتيه مع جهة أخرى اللي ما فيهاش مشروع من هاذ الحجم، غادي بيان أنه كايين هناك فرق، نفس الشيء بالنسبة لمجموعة ديال الجهات.

اللي كايين هو أنه كايين مشاريع مبقاتش شحال مستوى الاستثمار، بقات أشنو غادي تدير في ذاك الاستثمار باش يكون التأثير ديالو انطلاقا من الحاجيات ديال الجهة وديال المنطقة يكون عندو تأثير أكثر على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي، هذا هو

اللي أساسي، لكن إلى درتي شي مشروع كبير وحطيتيه في شي منطقة، غادي بيان لك بأنه الفرق فرق شاسع ما بين منطقة ومنطقة أخرى، لكن ما شي هذا هو المقياس الوحيد اللي غادي يمكن لنا نقولو بأنه كاين هناك تمايزات ما بين منطقة وأخرى. اللي كنتمى هو أنه هاذ المشاريع الكبرى اللي كتعطي وكتهيكل الانطلاقة ديال مجموعة ديال الجهات أنه تكون في كل جهات المملكة، وأنا متفق معك بأنه خصنا نمشيو في هاذ الاتجاه وندفعو فيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم وعلى مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة، وبعدها ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، والسؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير حول معاناة أرباب مراكز الفحص التقني مع وزارة التجهيز والنقل، للمستشارين المحترمين السادة، عبد الكريم همس، الوجداني المصطفى، عبد الرزاق الورزازي، إسماعيل المغاري، حسان البركاني، الحسن بلمقدم، محمد لفحل، إبراهيم بنديدي، الحبيب بن الطالب، محمد بنمسعود، عبد الحميد بنعلوش، جمال بونهير، عبد الرحيم عثمان. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار الأستاذ عثمان.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم، وفي إطار تأهيل قطاع النقل والحد من حوادث السير، عملت وزارتك على حث مراكز الفحص التقني بمختلف ربوع المملكة على إدخال آليات جديدة وتجهيزات متطورة، والقيام بأعمال البناء لتأهيل هذه المراكز، الشيء الذي تحقق بالفعل، وقد استجابت جميع المراكز لهذه الشروط الجديدة حسب تصريحات المركز الوطني للدراسات والتصديق التابع لوزارتكم، الأمر الذي يؤكد انخراط مهنيي هذا القطاع في السياسة الحكومية الجديدة لتأهيله. ولكن وللأسف الشديد، ورغم هذا التجاوب العملي المذكور الذي أبداه أرباب مراكز الفحص التقني للسيارات، فإنهم لا زالوا يتساءلون عن المعايير التي تعتمدها إدارة المركز الوطني للدراسات

والتصديق في منح تراخيص الفحص التقني بالنسبة للوزن الثقيل، فهناك مراكز لا تتوفر فيها الشروط اللازمة قد سمح لها بمباشرة العمل في هذا الإطار، أي القيام بالفحص التقني للشاحنات أو ما يسمى بالوزن الثقيل، في حين نجد مراكز تتوفر فيها الشروط المطلوبة من بنايات واسعة وتجهيزات وآليات متطورة كافية، لكنها لا تتوفر على الترخيص رغم الزيارات المتتالية للجان المتخصصة، التي عاينت هذه المراكز.

السيد الوزير،

إن وزارتك تعترم فتح مناقصة دولية لشبكة تم الفحص التقني بناء على دفتر التحملات الذي سبق لكن أن أخرجتموه إلى حيز الوجود، الأمر الذي يعتبره المهنيون فتحا للأبواب أمام مقاولات كبرى قد تكون أجنبية من أجل الاستحواذ على الصفقة، وبالتالي تضيق الخناق على المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة على الخصوص، بل إقصاؤها من الاستثمار في هذا القطاع.

السيد الوزير،

أولا، أين نحن من دعم وتشجيع المقولة الوطنية الصغرى والمتوسطة، الذي وضعته الحكومة ضمن أولوياتها؟ ثانيا، ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوون القيام بها من أجل رفع الحيف عن مراكز الفحص التقني، التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة، ولم تتمكن من الحصول على الترخيص للقيام بالفحص التقني للوزن الثقيل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أريد أن أذكر، جوابا على هذا السؤال، على أن أعدنا النظر في تنظيم المراكز الفحص التقني بشكل مهم جدا وعميق، والكل يشهد كما جاء في السؤال على أن تم تأهيل هذه المراكز للفحص التقني

بشكل ملحوظ، بحيث أنه الفحص التقني الذي كان عبارة على تفتيش أو مراقبة سطحية، أصبح مراقبة عميقة بفضل الآليات والكفاءات التي توجد في مراكز الفحص التقني المتواجدة حاليا، فتم القيام بهذا الإصلاح بفرض دفتر تحملات جديد، بمعايير تم البناءة، معايير تم الآليات وحالة هذه الآليات وجعل هذه الآليات تكون دائمة متطابقة والقوانين والضوابط والمواصفات الدولية المعمول بها، آليات للقياس وللمراقبة، معايير مرتبطة بالمعلومات، بالأنظمة المعلوماتية، وأصبحت مراكز كلها مرتبطة بآليات وأنظمة معلوماتية دقيقة، وأخيرا الكفاءات والقدرات البشرية المتواجدة.

فالمراقبة تتم بطريقة دورية من طرف الوزارة وفرقها، التي تضطلع بمهمة التفتيش للسهر على حسن احترام هذه المعايير، هذه المعايير تختلف من مركز الفحص التقني للعبوات الخفيفة مع الفحص التقني للوزن الثقيل، وهذه المعايير كلها معروفة ومنشورة وواضحة المعالم، ويكفي احترام هذه المعايير للحصول على إمكانية استغلال هذه المراكز.

أذكر بأنه الترخيص لا يهم المراكز الفردية، الترخيص يهم شبكة المراكز، وهاذا التحول إلى شبكة المراكز هو الذي يضمن المهنية العالية والقدرات الكافية البشرية لضمان فعالية وشفافية عملية المراقبة. أما فيما يخص طلب العروض الدولي، فليس لدينا النية حاليا في طلب عروض جديد، قمنا بطلب عروض دولي قبل سنتين أو ثلاث سنوات، سنة 2007 الذي أفرز على اختيار أحسن شركة دولية وثاني أحسن شركة دولية التي توطر مراكز الفحص التقني الوطنية أو انخرطت في هذه الشركات أو كونت شبكة وطنية، وهناك كذلك تجربة نتمنى لها أن تكون ناجحة في تكوين شبكة يعني مغربية للتنافس، إذن حاليا هناك ثلاث شبكات، ويبقى الحقل موجود لفتح شبكات أخرى طبقا للمعايير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل من تعقيب السيد المستشار؟ الكلمة لكم الأستاذ عثمان.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

أتوجه بالشكر للسيد وزير التجهيز والنقل على أحوته المفعنة والمدققة، ولكن مع ذلك فهناك مجموعة من الملاحظات والمعطيات

التي ينبغي استحضارها، خاصة وأنا قد صادقنا على مدونة السير، التي تتضمن في بنودها مجموعة من مقتضيات المرتبطة بالإحالة على هذا الملف، وما يطرحه من إشكالات.

أولا، السيد الوزير، يجب أن لا ننسى أنه أكثر من 70% من المقاولات المغربية هي مقاولات صغيرة ومتوسطة، وأرباب مراكز الفحص التقني يدخلون في هذا الإطار، ومن تم فما هي المساعدة التي قدمتها الدولة هؤلاء للاستجابة لتطوير مراكز الفحص، وبالتالي الانسجام مع مقتضيات المدونة؟

ثانيا، إننا مع تطوير القطاع، ولكن في نفس الأمر نحن مع الاحتفاظ بالأيدي العاملة والرأسمال الوطني، والحال أن نفتح هذا الملف للاستثمار الأجنبي من شأنه الإضرار بمصالح مجموعة من الفاعلين في القطاع، ومن هنا نثير انتباهكم من هذا المنبر إلى ضرورة التعامل الجدي والحازم مع هذا الملف نظرا لخصوصيته. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، هل من تعقيب السيد الوزير؟ الكلمة لكم، تفضلوا في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أريد فقط أن أثير بعض الملاحظات التكميلية في إطار التعقيب، قولا على أن عندما فتحنا هذا المجال لضرورة تنظيم وإعادة تنظيم هذا القطاع إلى شبكات، وهذا هو الإصلاح الكبير اللي تم، واللي طبعنا يتعزز الآن مع صدور قانون السير الجديد، الذي يفرض قانونا هذا التطور من الآن فصاعدا، عملنا على تشجيع مراكز الفحص التقني على الشكل التالي:

أولا، قبل إدخال الشركات الجديدة، سمحنا لهم خلال سنتين بفترة طويلة للتأهيل وللاستثمار حتى يتمكنوا من أن يكونوا في مستوى الضوابط التي كانت متواجدة في دفتر التحملات، ثم تمكنا بتأطير هذه الشركات على أن نحصر على حسن وصولها لهذه المعايير قبل فتح هذا القطاع إلى دخول شركات دولية، ودخول شركات دولية الهدف ديالو هو تأهيل هذا القطاع وتشجيع القطاع -يعني- إلى مستوى أحسن، وهذا -الحمد لله- اللي تم، بحيث أن دخول هؤلاء المستثمرين مكن من استثمار ما يناهز مليار درهم في هذا القطاع، في حين أنه في

تضيف عائلات الضحايا – أنه راجع لعدم توقيع اتفاقية دولية في مجال الطيران المدني من طرف الشركة المغربية للطيران (RAM) والتي وقعت بكنندا.

وبما أن المعايير المعتمدة في مثل هذه الحالات تؤخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية، وكذا الحالة العائلية للمتضررين، وفعلا ضاع المغرب في ثلاثة أطباء.

ونظرا للحثيئات السالفة الذكر، ومن باب تحديد المسؤولية،

نرجوكم، السيد الوزير، أن تنوروا الرأي العام الوطني حول :

أولا، ما هي طبيعة التأمين التي استعملتها الشركة المغربية للطيران (RAM) في الحالات المغربية الثلاثة؟

ثانيا، هل التأمين المعتمد حاليا من طرف الشركة المغربية للطيران يتضمن كامل الصلاحيات أم يقتصر فقط على بعض جزئيات التأمين، علما أن الشركة المغربية (RAM) تقوم بدور فعال لإرضاء زبائنها؟
ثالثا، ما هو دور الحكومة في هاته الحالة؟
وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أريد قبل كل شيء أن أصحح للرأي العام على أن الحادث الذي يأتي في السؤال لا يتعلق بشركة الخطوط الملكية المغربية، بل يتعلق بشركة (AIR FRANCE)، والتحطم الخطير الذي وقع في فاتح يونيو 2009 هو يعني رحلة لشركة (AIR FRANCE) بدون أي علاقة مع الشركة الوطنية المغربية.

إشارة هنا على أنه تمت مكاتبة من طرف الادارة المغربية شركة (AIR FRANCE) للوقوف على وضعية الضحايا وعلى وضعية تعويض ذوي الحقوق، وتمت إجابتنا من طرف المسؤول على هذه الشركة في المغرب، وأكد لنا على أنه شركة (AIR FRANCE) أو الشركة التي تؤمن شركة (AIR FRANCE) ستقوم بواجبها، وخصوصا تلك الواجبات المرتبطة بالتوقيع على معاهدة مونتريال، التي تكلمتم عليها في سؤالكم السيد المستشار المحترم.

الوقت السابق كان يستحيل على شركات بالشكل الذي كانت متواجدة كشركات فردية يعني أكثر من متوسطة أو صغيرة، صغيرة جدا، لتستثمر بهذا الحجم، بليار درهم تم استثماره وتم تكوين وتوظيف ما يناهز ألف تقني من مستوى بكالوريا زائد سنتين، يعني تقني متخصص تكوينه وتوظيفه في هذه الخدمات، ويعني المسألة التي حرصنا كذلك عليها هي نقل الخبرات والكفاءات بغية تأهيل مراكز الفحص التقني الوطني والحمد لله لا في اتجاه إعادة تأهيل هذا المجال، ولا في اتجاه الرفع من مؤهلات المراكز أصليا المغربية، نبحنا الحمد لله في هذا القطاع.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم في نفس القطاع حول تأمين الضحايا المغاربة إثر تحطم طائرة الخطوط الجوية الفرنسية بتاريخ فاتح يونيو 2009، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، محمد الأنصاري، محمد فوزي بنعلال، محمد كريم، مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلقيل، بنجيد الأمين، العربي بوراس، الطيب الموساوي، رفيق بناصر، محمد العزري، محمد بنزيدية، حما أهل بابا، بنعيسى بنزروال، رضا بوطيب.
الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأستاذ برقية ل طرح سؤالكم.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، على إثر تحطم طائرة الخطوط الجوية الفرنسية "330" التابعة ل (AIR FRANCE) بعرض المحيط الأطلسي يوم فاتح يونيو 2009، وعلى متنها 228 راكبا، علمت -وأقول علمت- عائلات الضحايا المغاربة الثلاثة الذي قضوا نحبهم - رحمهم الله - في هذه الرحلة المؤلمة، أن التعويض التأميني الذي سيخصص لهم هزيل جدا مقارنة مع باقي المسافرين المنتمين لجنسيات أخرى، علما أن الكل كان يمتطي نفس الطائرة وفي نفس الرحلة، ومرد ذلك -

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مراقبة الجودة في بناء الطرق، للمستشارين المحترمين السادة: المصطفى تومة، عبد الله خنوفة، سمير عبد المولى، أحمد شد، الحفيظ أحتيت، محمد اطریش، يونس العراقي، محمد العقاوي، جمال الدين العكرو، محمد الكادي، أحمد الكور، العربي الحرشي، الحسين المخلص، محمد المنصوري، العربي الهرامي، عبد السلام الهمص، ومحمد لحمايدي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم الدور الحيوي والهام الذي تلعبه الشبكة الطرقية في فك العزلة عن بعض المناطق باعتبارها الشريان الرئيسي، الذي يساهم بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد الوطني وتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع عبر سائر التراب الوطني. وإذا كنا نتمن المحمودات التي تبذلها الحكومة لتوسيع الشبكة الطرقية وتقويتها، فإننا نسجل مع كامل الأسف أن بعض هذه الطرق التي تم إنجازها مؤخرا لم تصمد أمام التساقطات المطرية المهمة التي عرفتها العديد من أقاليم المملكة، وعلى سبيل المثال لا الحصر الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين تارجيست عبر جماعة بني بونصار وجماعة بني احمد أمغزان وجماعة بني بوشبيت قيادة تيرامت عبر تاونات، وكذا الطريق الازدواجية الرابطة بين طنجة وتطوان، التي لم يمر على إنجازها ستة أشهر، لكن رغم ذلك تضررت بشكل كبير إلى درجة انهيار بعض المقاطع بشكل كامل، وهو الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة على المواطنين، وي طرح من جديد إشكالية مراقبة الجودة في بناء الطرق وتتبع الأشغال من طرف المسؤولين وتحمل المسؤولية في هذا الشأن. وعليه نساثلكم، السيد الوزير، عن المعايير التي تعتمدها وزارتك لمراقبة الجودة في بناء الطرق، خصوصا في ظل توالي انهيار الطرق التي يتم إنجازها حديثا؟ وشكرا.

فهذا التعويض مبلغه هو 100 ألف، ما يسمى بحقوق السحب الخاصة أو ما يناهز 110 ألف أورو، وهذه الاتفاقية طبعاً لا تميز ما بين الجنسيات، فالتعويض ساري كذلك بالنسبة للمغاربة الثلاث، الذين كانوا من الضحايا، والذين نقدم لهم من جديد ترجماتنا لعائلاتهم.

فأشير كذلك على أن المؤمن للشركة الفرنسية قد قدم يعني إمكانية تقديم تسبيق ل 17 ألف و 600 أورو في إطار مسطرة الأداء، كذلك أخبركم أنه فيما يخص الضحايا أو عائلات الضحايا الثلاث، البعض منهم تقاضى التعويض، والبعض الآخر يعني يجلب بعض المشاكل فيما بهم التوزيع على ذوي الحقوق هذه التعويضات، ولم يستخلص هذا التعويض.

أؤكد بأنه المسطرة ماشية طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، وأنه الشركات الوطنية بصفة عامة والخطوط الملكية المغربية من جهة أخرى والشركات التي تعمل بالمغرب تكون دائماً طبعاً لها نفس المستوى من الاتفاقيات ومن المعاهدات طبقاً للقوانين الدولية الجاري بها العمل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل من تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير، كان لا بد من هذا الاطمئنان من طرفكم، ونشكركم على دوركم الإيجابي ودور الحكومة، وما أريده وهو أن يكون الاتصال بماته العائلات من طرف وزارتك ليطمئنوا بالنسبة لمستقبل أبنائهم، وهنئنا لكم معالي الوزير على هذا الدور. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير تفضلوا الكلمة لكم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أريد فقط أن أؤكد للسيد المستشار على أنه سنقوم عن طريق الإدارة الوطنية بالاتصال مع ذوي الحقوق والعائلات لتأكد من تفعيل هذه المساطر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

جوابا على هذا السؤال، أؤكد على أنه طريقة التأكد من الجودة في وزارة التجهيز والنقل هي من ضمن المسؤوليات التي نولي لها أهمية بالغة، وأن جميع الانجازات تقوم عبر القيام بعدد من المراحل، بما فيها الدراسات التي تسند إلى مكاتب دراسات مؤهلة، ثم تحضير الصفقات التي يكون فيها كنانيش التحملات مضبوطة، ثم المراقبة التي تسند كذلك لمختبرات وطنية، يتم انتقاؤها بطلبات العروض، ثم المراقبة البعدية التي تأتي لكل الصفقات التي يتعدى مبلغها 5 ملايين درهم، إلى غير ذلك من المساطر الأخرى التي تمكن من ضبط الجودة للأشغال في مجال الأشغال العمومية والطرق على الخصوص.

للإشارة هنا في ما جاء في السؤال على بعض المقاطع من الطرق التي توجد في أماكن جبلية، بما فيها الطريق الوطنية مثلا رقم 8 ما بين تارجيست وتاونات، وخصوصا المقاطع في وسط الريف، في واد الرمان أو في بني بونصار، التي تعرف يعني انزلاقات التربة، التي تفسر على إثر هشاشة التربة والطابع الجيولوجي لهذه التربة الغير مستقرة، والتي كيتواجد فيها عدد كبير من المنابع المائية، التي تؤثر على استقرار هذه الطرق، فمن المنتظر أنه بعد شق جبال كجبال الريف، بعد فترة من الفترات، وخصوصا مع تساقطات الأمطار بكثرة كما نلاحظه في السنتين الأخيرتين، هناك انزلاقات أو نزول بعض الأوحال على الطرق، وهذا ما نلاحظه، ونكمل بالتالي الدراسات أو إهاء الطرق بدراسات خصوصية في بعض الأماكن التي فيها انزلاقات، أو التي فيها تساقط هذه الأحجار أو التربة من أجل تحسين الاستقرار للطرق الجديدة، التي يتم شقها، وهذا ما نقوم به حاليا سنة بعد سنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل من تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد امهيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، أنا أظن بأن الجواب غير مقنع، السؤال المطروح، السيد الوزير، وغنكونو واقعيين، وهو واش أنت راضي على الطرق التي عندنا في المغرب في هاذ الظرفية هاذي، خصوصا في هاذ فصل الشتاء؟ لأن كتذاكرو على الانجرافات ديال التربة، هاذي مسألة طبيعية مكناقشوهاش، ولكن ميمكنشي غادي نهربو من الواقع، لأن كتقولوا بأن الصفقة كتعطي لمكتب الدراسات، أنا كنعشوف المكاتب ديال الدراسات أش من دور التي عندها؟ ما عندها حتى شي حاجة، الطرقات باقي بين طنجة وتطوان التي كنعضر عليها، أنت امشيبي للمنطقة ديال الريف التي فيها هاذ الانجرافات، ولكن بين طنجة وتطوان، الطريق التي هي معوضة وكذا، ولكن مجرد ما بدأت التساقطات كتطيح بدات الطريق اهارت.

هاذي من جهة، من جهة أخرى، السيد الوزير، غادي نقول لك واحد المسألة، احنا نممشيوش لذاك المناطق المهمشة، غادي نمشي معك غير ل الأوطوروت التي كتربط بين طنجة وتطوان، ذيك الحمولة التي كيهزوها ذيك الشاحنات، هاذ الطريق بدات كتعمل فين الموضوع ديال العجلات، مما تسبب يوميا منذ بداية الشتاء، تنجيو كل ثلاثاء وكاين 3 أو 4 حوادث كنجبروها في الطريق.

إذن، السيد الوزير، فاين هي الجودة التي كتقول بأنه هناك الجودة هنا، أنا كنعظن بأن الوزارة كتحمل المسؤولية، هناك تبيذير للمال العام الذي كيصح يتحاسب عليه كل مسؤول الذي كيتبع هاذ الأشغال هادو، هناك عدة قناطر بين طنجة وتطوان، العكس دابا، الطريق ازدواجية ولكن القناطر ديال الواد، التي تيعملوا القناطر صغار معتحملشي ذاك الشي ديال الوديان والفيضانات، كتجي فوق ذاك القنطرة وكتجرها، إذن هناك عدة مشاكل وعدة مخاطر.

هناك بين الدار البيضاء ومراكش السيارات تيبقاو بسرعة مفرطة، ماشي بسرعة مفرطة، احنا ملي غادي نقولو السرعة ديك الساعة غادي نردو بأن راه هناك مراقبة ديال السرعة، ولكن كيمشي غير محدود 120 التي عندنا في الأوطوروت، ولكن حتى كتجي في البركات ديال الماء.

إذن المراقبة مكيناش، السيد الوزير، ومنحتاجش نكذبو على بعضياتنا، نكونو واقعيين، وتكون عندنا الجرأة، علاش تنقول لك

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم، كما نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، والسؤال الأول حول ارتفاع نسبة المصابين بداء السل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، المهدي عثمان، الجماني سيدي محمد سالم، عبد الله أبو زيد، عبد القادر قوضاض، عمر المكدر، لحسن بوعود، البكاي بورجل، الحسن قيشوحي، بناصر أزوكاغ، محمد بورمان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبط السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة المستشارات المحترمات،

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة من خلال برنامج القضاء على داء السل في أفق 2015، مازال داء السل بالمغرب يحصد الآلاف من العائلات في السنة، خصوصا ذوي الدخل المحدود، وهذا نظرا لارتفاع تكاليف التشخيص والعلاج، زيادة على أن وزارة الصحة أغلقت مجموعة من المستشفيات المتخصصة في علاج داء السل، التي كانت تقدم للمواطنين خدمات صحية بالمجان.

لذا نساءلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات الإستعجالية التي تقوم بها وزارتك لوضع حد لانتشار هذا الوباء الفتاك في بلادنا؟ وأحفظ السيد الرئيس بياقي الوقت للتعقيب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن

السؤال.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

واحد السؤال عريض طرحته عليك، السيد الوزير، واش أنت مقتنع بالوضعية ديال الطرق اللي عندنا في المغرب؟ كايين مستشارين اليوم مجاوش يحضروا معنا للانقطاع ديال الطرقات.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السؤال ديال السيد المستشار هل أنا مقتنع بحالة الطرق؟ حالة الطرق تحتاج إلى تحسن، جميع المرافق اللي موجودة في المغرب تحتاج إلى تحسن، جميع المرافق، مكينشاي شي مرفق اللي غادي نقولو بأنه وصل إلى الكمال، لكن يمكن لي نقول لك على أنه مرتاح لمستوى الجودة ومستوى المساطر ومستوى الكفاءات التي تتوفر عنها في الإشراف على الأشغال، هذا كن متأكد منها السيد المستشار المحترم، والدليل على ذلك هو أنه المشاكل التي نعاني منها، هي فقط المشاكل التي وصفتها بأنها طبيعية، وهي انجرافات التربة، انجرافات التربة نعاني منها، أو قلة الاستقرار الطبيعي لبعض الجبال، الذي يتحرك على إثر انشقاق الطرق، وعلى إثر الترتيب الذي نقوم به لشق الطرق، هذا من ضمن الصعوبات التي نعاني منها، والتي تحتاج إلى تدقيق وإلى دراسات عميقة جدا، والتي أحيانا لا تجدي لأنه التحكم في الطبيعة صعب، التحكم في جبل صعب، وبالتالي يحتاج إلى دراسات عميقة وعميقة، وأحيانا نستكمل هذه الدراسات بعد إنجاز الطريق.

ولكن فيما يخص الحالات الأخرى، يمكن أن أؤكد لك السيد المستشار على أنه حالة الطرق هي حالة مضبوطة، والدليل على ذلك هو أنه الأمثلة التي أترتها، مثلا الطريق المزدوجة ما بين طنجة وتطوان، المواطنين كلهم شاهدوها هاذ فصل الصيف، كانت في حالة ممتازة، وهي لازالت في حالة جيدة، وتتابعها، وتتابع تقدمها في مجال التأثير من هذه التساقطات المطرية، ولم تؤثر عليها بشكل ملحوظ.

القناطر التي تكلمت عليها في هذه الطريق تؤدي واجبها، الطريق السيارة ما بين الدار البيضاء ومراكش ليس فيه أي بركة للماء، بل الماء تتم إزالته بطريقة عادية عبر وسائل التطهير، إلى غير ذلك... لكن تبقى حريصين على حسن تدبير هذه الشبكة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

السيد وزيرين،

في البداية لا بد من الإشادة والتنويه بالجهودات الكبيرة التي بذلتها بلادنا في محاربة داء السل، حققنا نتائج جد حد إيجابية في هذا المجال، وهذه الجهود والنتائج التي وصلنا لها ما شيء غير احنا كوزارة الصحة التي تشهدو بها، ولكن تشهد بذلك المنظمة العالمية للصحة، والتي صنف البرنامج الوطني لبلادنا لمحاربة داء السل من ضمن أحسن البرامج التي وضعت، والذي نلاحظه هو على أن التخفيض الآن من نسبة الإصابة من مرض داء السل يتراوح ما بين 3% إلى 4% سنويا، وحقيقة هذه النسبة المثوية هو يتقلص سنة على سنة ب 3%، ولكن هاذ الوثرة ديال التقلص في الحقيقة ما راضينش عليها. معكم الحق، السيد المستشار، والسادة المستشارين في المجلسين دائما يثيران هاذ المسألة ديال داء السل، وهذا هو الذي شجعنا أننا نطلبو من المنظمة العالمية للصحة إرسال خبير لتقييم البرنامج الوطني لمحاربة السل في بلادنا، أولا نتعرفوا على أن مرض السل مع الأسف هو مرتبط بالهشاشة وبالسكن غير اللائق وبالفقر، هاذي تنلقاو كايين بعض المدن أو بعض الأحياء حتى 100% من مرض هاذ السل. هذه إشكالية التي هي حقيقة مطروحة، والجهودات التي تقوم بها بلادنا في محاربة الهشاشة والفقر والسكن غير اللائق، هذه كلها مجهودات التي غادي يكون عندها انعكاس إيجابي حتى على مرض السل، فكان هناك خبراء للمنظمة العالمية حددوا الاختلالات التي تعرف بعد تقييم البرنامج، حددوها في ثلاثة ديال المعوقات، ثم بعد ما أن هاذ الخبراء وقفوا على الاختلالات، درنا مناظرة وطنية التي كانت تنظمت يومي 22 و23 من شهر أكتوبر الماضي، والتي استدعينا لها جميع الخبراء في هذا المجال، وناقشنا جميعا هذه الإستراتيجية لتحسينها بعد تقييمها، ووضعنا إستراتيجية معغنقولش جديدة، ولكن بعد تحيينها أدخلنا تحسينات عليها، وبالخصوص بإشراك المجتمع المدني، كما هو المعمول فيما يخص محاربة داء السيدا. بقي لي غير واحد الشق المتعلق بالأسئلة المتعلقة بالمستشفيات التي تم إغلاقها، هذا هو المنظور الآن، المقاربة التي اعتمدها المنظمة العالمية للصحة التي تعتمد على الأدوية وليس على الاستشفاء، وتعطي نتائج أكبر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

السيدة الوزيرة، أشكركم على جوابكم، وتعرفو بأن المغرب البلد الواحد الذي تداوي هذا المرض بالجان، والله الحمد، وكما أن معرفة هذا الداء أصبحت الآن بالتشخيص، سهلة على ما كانت عليه في السابق.

لذا نطلب منكم، السيدة الوزيرة، الأسباب الحقيقية وراء إغلاق بعض المستشفيات المتخصصة في هذا المجال، كمثل إغلاق مستشفى جماعة بني صميم بأزرو، وإغلاق كذلك مستشفى بين أحمد بإقليم سطات، وهذه مدة طويلة واحنا تشوفو هاذ المستشفيات مسدودة، وتعرفو بأن الوزارة خسرت عليهم أموال طائلة، أش غنقولو؟ نقولو بأن الوزارة راها عندها المستشفيات كافيين.

ونرى كذلك من جهة أخرى مستشفى الأمراض العقلية ببرشيد، لماذا تراجع دوره بعد أن كان له صيت وإشعاع عالمي؟ والمستشفى المتعدد الاختصاص ببرشيد، الذي بني بدعم صيني ومعلق إلى حد الآن لأسباب نجهلها.

وكذلك الغريب في الأمر، السيدة الوزيرة، تشوفو بأن المستشفى الإقليمي الوحيد، وهو مستشفى الحسن الثاني بخريكة، التي مفهش طاولة جراحة العظام أي (table traumato)، وهو مبني على هكتارات وسط المدينة، وإلى شاهدت هاذ المستشفى من الخارج تتحسبوا من البنيان الجديدة العصرية، أما الداخل ديالو، السيدة الوزيرة، نقولو اللهم هذا منكر، بأن المكتب ديال الطبيب كيقطر، الكولوارات كلها كتقطر، كتحسب راسك بأنك خارج المستشفى، ليس داخل المستشفى، المراحض منهضروش عليها، بلاش.

لهذا، السيدة الوزيرة، نطلب منكم إرسال لجنة تفتيش من وزارتكم إلى مدينة خريكة لهذا المستشفى، لتعرفوا الحالة التي يعيشها هذا المستشفى الإقليمي بمدينة خريكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، وهو حول عدم قبول شواهد الضعف لدى المستشفيات العمومية للقيام ببعض الفحوصات الطبية، للمستشارين المحترمين: السيد أحمد الكور، محمد عبده عز الدين، عبد الرحيم عثمان، علال عزويوني، بوشعيب عمار، عبد الفتاح عمار، سفيان قرطايوي، عبد الرحيم كوابي، عبد الرحمن لبداك، سعاد الغماري، ميلود ناصر، فريدة نعيمي، عبد الرحيم واعمر، جواد وهيب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فريدة نعيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

كما هو معلوم، قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في تطبيق بنود التغطية الصحية الإجبارية، لكن هذا الرهان يصطدم بشريحة واسعة من المواطنين البسطاء الذين لا يتوفرون على تغطية صحية، وعددهم 80%.

هذه الشريحة في ازدياد مستمر بسبب الأزمة الاقتصادية وإغلاق المعامل والمشاكل الكثيرة والمتعددة التي يعرفها العالم القروي، فهؤلاء المواطنين لا حول ولا قوة لهم، خصوصاً في المناطق، النائية التي تعرف نقصاً حاداً في المرافق الاجتماعية، وعلى الخصوص قطاع الصحة الذي مازال يراوح مكانه، وإن لم نقل يتراجع في العديد من الحالات، ويعاني خصاصاً مهولاً في تجهيزاته وأطره الطبية والتمريضية.

ومما يزيد من تعقيد الوضع الصحي المتأزم أصلاً، هو عدم قبول شواهد الضعف لدى المستشفيات العمومية، التي من المفروض أنها تؤدي خدمة إنسانية واجتماعية للعموم وبشكل مجاني، لأن إسم هذه الوزارة والغاية من إحداثها هو تحقيق الخدمة الاجتماعية للعموم، في حين أن هذه الخدمة أصبحت مؤدى عنها لا في التطبيق والعلاج والفحوصات.

فمن هنا، السيدة الوزيرة، نسألكم، ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك لتعميم قبول شواهد الضعف على جميع الفحوصات

الطبية وغيرها في المستشفيات العمومية، وخصوصاً أن هذه الإجراءات قد تحققت في عهدكم وللأسف وتحت رئاستكم لهذا القطاع الحيوي؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن هذا السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

التي بغيت أنني نؤكد ونقول، وجيت وقتلو ما من مرة أمام مجلسكم الموقر على أن داخل المستشفيات العمومية يأخذ بعين الاعتبار شهادة الاحتياج، كل واحد اللي جا بشهادة الاحتياج وإلا يعالج بالجان، وإلا إذا لم تأخذ بعين الاعتبار، يمكن تقع بعض الأحيان، فهذا خرق للقوانين.

وهناك كما تعلمون، وضعنا رقم اقتصادي لإبلاغ الوزارة بكل الخروقات التي يمكن لها تحصل داخل المستشفى العمومي، بل أكثر من ذلك نعرفو الإشكاليات التي طارحها شهادة الاحتياج ونظام المساعدة الطبية لذوى الدخل المحدود التي معروف ب (RAMED)، التي دخل في حيز التطبيق بالنسبة لتادلة أزيلال، والتي غادي يتعمم هاذ السنة، هو اللي غادي يفك هاتيا هاذ الإشكالية التي هي الآن مطروحة فيما يخص شهادة الاحتياج.

أكثر من ذلك التي بغيت نقول، على أننا نتحدث على المستشفيات العمومية، هناك الإشكالية التي كانت بقات مطروحة هي فيما يخص المراكز الاستشفائية الجامعية، التي هي عندها نظام خاص، لأن هي مؤسسات عمومية، التي يمكن لي نقول لكم، ملي جيت كان السكانير تيدار ب 600 درهم، و (IRM) كان تيدار ب 1500 درهم، و (angeographe) ب 2000 درهم.

فالآن هاذ المسألة ديال المعوزين، وأن هاذ الحكومة جاءت بواحد البعد اجتماعي، خلال المجالس الإدارية، طلبت من المجلس الإداري أنه تكون تخفيض لهذه التسعيرة بالنسبة لحاملي شواهد الاحتياج، فغير بسرعة السكانير كان كيتأدى عليه أكثر من 600 درهم، أصبح يؤدي عنه فقط 200 درهم، وبالنسبة ل (IRM) كان من 1500

درهم أصبح لا يؤدي عنه إلا 500 درهم، وفي العديد من الحالات طلبنا من المدراء الإعفاء التام نظرا للحالة الاجتماعية ديال الناس اللي همما محتاجين.

ولكن أقول وأؤكد على أن هاذ الإشكالية اللي غادي يجلها هو (le RAMEd)، اللي غادي إن شاء الله يتم تعميمو خلال هذه السنة، لأن هذه الحكومة كما قلت وأؤكدكده جاءت بواحد البعد اجتماعي، كتأخذ بعين الاعتبار المشاشة والناس المعوزين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم، وإذا كان هنالك من تعقيب، تفضلوا الأستاذ الكور للتعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا كتبشرونا بأنه فعلا الوزارة ديالكم كتقول بأن هاذ شواهد الضعف تؤخذ بعين الاعتبار، أي معناه المريض الحاصل على هذه الشهادة مغاديش يخلص، أنا كنتمنى السادة الأطر اللي كيشغلوا في المؤسسات الصحية وفي المستشفيات يتبعوا هاذ البرنامج ويتصنتوا لكلام السيدة الوزيرة، وكذلك هاذ المرضى اللي كيمشيو وكيوقع لهم، لأن هاذ المشكل، احنا شخصيا نعيش في بعض المناطق، من بعد الجواب ديالكم كل ما أتمناه، السيدة الوزيرة، أنكم تحركوا لجان الفحص والمراقبة، يراقبوا بعض المستشفيات لأنه كاين واحد الشوية ديال الفوضى.

أنا ما غاديش نتجادل معكم فيما يخص الأئمة ديال السكانير وديال كذا وكذا، ولو أنه هاذ المعطيات كلها عندي قدامي، ولكن كنتمنى أنه بما أنه قلت بأن أنتم مع المجانية في حالة الإدلاء بشهادة الضعف، لأنه أنتم كتعرفوا، السيدة الوزيرة، اللي تيعطي شهادة الضعف هي وزارة الداخلية.

وأقول لكم كونوا على يقين بأن راه ما يمكنش لشي حد اللي ماشي ضعيف جدا يحصل على شهادة الضعف من أجل الاستشفاء، لأن في شهادة الضعف كتكون فيها شهادة من أجل الاستشفاء، معناه اللي حصل على هذه الشهادة راه حالته لا اجتماعية ولا ولا مهلوكة مسالية.

ولهذا، السيدة الوزيرة، الله يجازيك بخير، أنا كنتمنى أنكم تحركوا المراقبة أو لجان التفتيش التابعة للوزارة ديالكم، باش تطلعوا على ما

يجري، وغادي نعطيكم، أنا تقول لكم السيدة الوزيرة راه هذاك الفقير وهذاك الضعيف وذاك المحتاج اللي تيجيب ذاك الشهادة، راه تيجي أصلا قبل ما يحصل على ذاك الشهادة تيأدي بعض الأموال باش يمشي غير في ذاك التنقل، تدير 200 و300 كلم باش يمشي عند الطبيب، من تما يمشي للسيطار، يمشي للمستشفى الإقليمي أو الجهوي، ومن تم يمكن عاود ثاني سيفطوه من بعد (diagnostique) سيفطوه لشي اختصاصي، إلخ... وهذه كلها مصاريف ما يمكنش يقدر عليها هاذ السيد اللي كيحصل على هاذ الشهادة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

أريد فقط أن أؤكد للسيد المستشار على أن هذا حقيقة ملف اللي احنا عاطينو الأهمية لأن العلاج خصو يكون عادل بالنسبة للجميع، ولا ابغيناه يكون عادل بالنسبة للجميع خص تكون المجانية بالنسبة للمعوزين، و(Le RAMEd) هذا هو الفلسفة ديالو أن الدولة هي اللي كتحل محل المعوز في الأداء.

ولكن في انتظار التعميم، أنا أؤكد لكم وألتزم معكم السيد المستشار على أنه سأرسل دورية جديدة تؤكد على هذه المجانية، بالإضافة على أنه يمكن لي نقول لكم على أنه تيكون هناك تفتيش، ومن ضمن المقاييس والمعايير ديال التفتيش تيقفوا كذلك على المداخيل، ومن حيث المداخيل تعرفو واش ذاك شهادة الاحتياج تتخذ بعين الاعتبار أم لا، إذن ملتزمة معكم أننا نزيدو وندعمو باش ما نوقعوش في هاذ المسائل.

ولكن أؤكد على أنه الرقم الاقتصادي اللي هو رهن إشارة لا المواطنين ولا الكل، يعني فوق ما شي واحد يكون حامل لشهادة الاحتياج، لا بأس به أنه يتصل لأن الرقم راه معلق في كل المستشفيات، ويتصل بنا لأن هذا حرق للقوانين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم، كما نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل بعدها إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وإلى السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير حول إدخال الأنترنت إلى المدارس واستعمال هذه الأداة من أجل التربية والتكوين، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، العربي خربوش، عبد الرحيم الزمزمي، جناح عبد العزيز، أحمد الرحموني، الحسن أكوچكال، محمد الزعيم، حسن الغزوي، عبد المولى حمري، محمد عذاب الزغاري، أحمد حاجي، فاروق شاهير.

الكلمة للأستاذ السيد العربي خربوش، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد توجهنا إليكم بهذا السؤال منذ عدة شهور، متسائلين حول برنامج وزارتك لتغطية المؤسسات التعليمية بالأجهزة المعلوماتية واستخدام الأنترنت في العملية التعليمية.

ومنذ ذلك الحين، لاحظنا بالفعل تقدما بهذا الخصوص، حيث أصبحت العديد من المؤسسات التعليمية تتوفر على هذه التجهيزات الحديثة، وقامت الوزارة بتنفيذ برنامج كبير بهذا الخصوص في أفق جعل الأنترنت أداة فعالة في عملية التربية والتكوين.

ورغم كل ذلك فالسؤال مازال مطروحا وإن بصيغة جديدة، وهي بالضبط حول كيفية استثمار هذا الإنجاز المادي الهام وهذه التجهيزات المتوفرة لدعم عمل الأساتذة في تبليغ مضامين البرامج وتقوية مدارك التلاميذ العامة والخاصة بالبرامج التعليمية.

فالأكد أن المرحلة الأولى من هذا البرنامج تتوخى استئناس المتعلمين بهذه التقنيات الحديثة، وقد لاحظنا بالفعل أن اللجوء إلى الأنترنت للدعم المدرسي كان محدودا، ونحن لا نريد أن يكون وجود هذه التجهيزات شكليا، بل ينبغي أن تصبح أداة أساسية في العملية التعليمية داخل وخارج المؤسسات المدرسية.

ونود منكم، السيد الوزير المحترم، أن تقدموا للرأي العام نسب ربط مؤسساتنا التعليمية بشبكة الأنترنت، وكيفية استثمار التجهيزات

المعلوماتية وشبكة الأنترنت، سواء داخل المؤسسات أو على مستوى الوزارة، كما نريد منكم أن تقدموا لنا تقييما عاما لهذه التجربة والنواقص التي رافقتها، والتدابير التي تتخذونها لتجاوز هذه النقائص لتصبح الأنترنت وسيلة فعالة للتكوين وأداة لتوسيع مدارك التلاميذ وتعاملهم مع التقنيات الحديثة في التواصل والتكوين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للجواب عن

السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث

العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

طبعاً السيد المستشار طرح من خلال هذا السؤال ديالو، تطرق إلى أحد القضايا الأساسية في منظومة التربية والتكوين، والتي هي موقع التكنولوجيات الحديثة، وأساساً منها تكنولوجيات الاتصال في المشروع التربوي للمدرسة المغربية.

بدون شك أن مغاديش نحتاج أن تؤكد الأهمية ديال هاذ

الموضوع، السيد المستشار أثارها في مرد السؤال ديالو، بدون شك كذلك أن ما بين الصيغة الأولى ديال السؤال ديال هذه سنة ونصف وما هو واقع الحال الآن، وقع تقدم كبير جداً، غادي نحاول فقط نتطرق لثلاثة ديال المحاور:

المحور الأول، وهو أشنو هي الآليات اللي واضعها الوزارة الآن في إطار المخطط الاستعجالي، وفي إطار تديرها لسياسة القطاع من أجل التعجيل بهاد المشروع بالضبط كيف ما طرحو السيد المستشار ديال تعميم استعمال هاد التكنولوجيات على مستوى المنظومة بكاملها.

ثانياً، فين وصلنا الآن على مستوى التجهيزات؟

و السؤال الأخير يرتبط بالإشكالات والصعوبات.

الآليات اللي كنتوفرو عليها اليوم، فيها طبعاً برنامج (Génie)

اللي انتما كتعرفوه، وفيها كذلك جوج آليات مكملة، آلية " نافذة"

اللي وضعناها مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، واللي

سمحت إلى حدود اليوم باش 150 ألف أستاذ الآن كيتوفروا على أجهزة حواسيب وعلى ربط بشبكة الأنترنت.

الآلية الثانية، هو برنامج موجه لفرق الإدارة التربوية والتأطير التربوي، والتي استفاد منه إلى حدود اليوم 5800 مدير ومفتش ومؤطر تربوي، أي حاسوب محمول وربط قار بشبكة الأنترنت.

طبعا الأساسي هو برنامج (Génie)، برنامج (Génie) إلى حدود اليوم، انما كتعرفوا أنه يمول من طرف (le fond universel de l'accès) هاد التكنولوجيا، والتي وفر رصيد مالي مهم جدا، كيتعدى مليار و200 مليون درهم إلى حدود الآن، والتي انطلق منذ ثلاث سنوات، وضعيته اليوم: تم ربط 1969 مؤسسة، منها 35% في العالم القروي ومبرمجين في حدود هاد السنة اللي هي 2010 جميع الثانويات التأهيلية 939، جميع الإعداديات 998، و400 ابتدائية، وفي سنة 2011 سيتم ربط 1350 مؤسسة ابتدائية، وفي سنتي 2012 و2013 سيتم ربط 2100 مؤسسة كل سنة، أي أن البرنامج غادي يتم ربط كل المؤسسات في حدود سنة 2013، ملي كتقولو كل المؤسسات يعني بما فيها كل المؤسسات المتواجدة في العالم القروي، طبعا الآليات ما كتكفيش إلى ما كانش هناك انشغال حول الكفاءات وحول المضامين.

فيما يرتبط بالتكوين، مجمل المستفيدين من التكوينات بلغ إلى حدود بداية السنة ما مجموعه 75000 إطار، واحنا واضعين خطة من أجل استكمال التكوين ديال 176000 إطار آخر في حدود الخمس سنوات المقبلة.

يمكن نتطرق للإشكالات والصعوبات، كيف ما طرحها السيد المستشار في مرد السؤال ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ الحاج العربي خربوش تفضلوا في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أشكر السيد الوزير على هذه الإجابة، وكنشكرو على الجهود التي قامت بها هذه الوزارة في هذا البرنامج الكبير، ولكن أنا كنت بغيت تتساءل، ولكن السيد الوزير سبقني

وجاب على العالم القروي، لأنه ينبغي أن لا ننسى العالم القروي، وينبغي أن لا ننسى أبناءنا في العالم القروي، ما تقتصروش غير على الحواضر والمدن، بل السيد الوزير راه جاب، وإلى يمكن لو لأن احنا متفائلين، وكنشكروه براف. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار على جوابكم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

غير فقط تكملة للجواب، وبعض الإشارات فقط لبعض الصعوبات التي واجهت هاد البرنامج اللي كما تشرف السيد المستشار وذكر، هو فعلا برنامج ضخم جدا، وطبعا غادي يهم الرقعة الكاملة ديال المدرسة المغربية.

الصعوبات الكبرى اللي واجهناها هي من ثلاثة أنواع:

الأولى هو ضعف الكفاءات لدى نساء ورجال التعليم، فيما يرتبط بالتمرس على هذه الآليات، وهاد الشيء هو اللي كنجاولو نتغلبو عليه من خلال برامج التكوين.

المسألة الثانية هو أن الصيغة الأولى للبرنامج كانت كتعتمد كيف

ما كي يعرف السيد المستشار على مبدأ القاعة المتعددة الوسائط داخل المؤسسة. التجربة بينت أن هاد الاختيار - ما غندخلش في تفاصيله - المرودية ديالو محدودة، فبالتالي طعمناه باختيارات أخرى، من ضمنها آليات محمولة اللي يمكن يستعملها داخل كل قسم، من ضمنها - كذلك -

وهاد الشيء طبعا هو اللي كا نجاولو نتغلبو عليه من خلال برامج التكوين.

المسألة الثانية، هو أن الصيغة الأولى ديال البرنامج كانت كتعتمد

كيف ما كي يعرف السيد المستشار على مبدأ القاعة متعددة الوسائط

داخل المؤسسة، التجربة بينت بأن هذا الاختيار - لن أدخل في تفاصيله - مردوديته محدودة، فبالتالي طعمناه باختيارات أخرى، من ضمنها آليات محمولة اللي كي يمكن يستعملها داخل كل قسم، من

ضمنها كذلك التوفير بالنسبة للتلاميذ اللي هما في المستويات الأولية حواسيب داخل الصف.

وآخر الصعوبات اللي بغيت نشير لها وهو أن بالأساس الاشتغال في العالم القروي وجدنا كذلك صعوبة فيما يخص توزيع هذا البرنامج ما بين من جهة اقتناء الحواسيب ومن جهة الربط بشبكة الأنترنت، والآن اهتدينا إلى مقارنة مع الفرقاء اللي كيشغلوا في هذا القطاع، وهو أننا كنتوجهو للمزودين بالأنترنت، وهما طبعا كيتولوا توفير وتدبير كل ما يرتبط بالمتابعة ديال هذا البرنامج، حتى في الجانب اللي عندو علاقة بالحواسيب.

اللي بغيت أطمئن السيد المستشار، وهو أن هذا البرنامج واضع نصب أعينه الأهمية القصوى لتوفير هاذ الآليات في العالم القروي، وأنا كنواعد السيد المستشار بأن ملي ينتهي البرنامج الاستعجالي، حتى كنكونو كنتكلمو على هذا الموضوع بصيغة الماضي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على الجواب، ومنتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية بعد ما تم تأجيل السؤال الثاني، السؤال الثالث يتعلق بالإشكاليات التي تطرحها المسطرة المتبعة في منح المعادلة للشواهد الأجنبية، وهو للمستشارين المحترمين السادة: عادل المعطي، المهدي زركو، ادريس الراضي، عبد المجيد المهاشي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبطس السؤال.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

لقد اتضح عمليا في خلال العديد من الحالات أن المسطرة التي تتبعها وزارتك في منح المعادلة للشواهد الأجنبية، لا تخلو من إشكاليات يمكن وصفها بإشكاليات المضمون والشكل.

ففي الوقت الذي يحتاج فيه المغرب إلى مؤهلات بشرية، تكونت في مختلف الجامعات الدولية، وجاءت لأجل مواكبة وتعزيز دينامية التنمية في المغرب، نجد أن المسطرة المتبعة في منح المعادلة، هي مسطرة فيها الكثير من البيروقراطية ومن التأخير اللا مبرر في دورية انعقاد اللجنة ذات الاختصاص.

ومن هذا المنطلق، وحيث أن الإشكال له تداعيات سلبية على الحالات الفردية كما على الواقع العام، فإننا نساثلكم السيد الوزير، هل من تقييم موضوعي للإشكاليات المرتبطة بمعادلة الشواهد الأجنبية بالمغرب؟ وهل لدى الحكومة مقارنة جديدة توازن ما بين شروط الجودة والاستجابة للحاجيات الملحة التي يملكها واقع الاقتصاد الوطني؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على

السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث

العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار طرح سؤال كبيرتبط بمسطرة تدبير طلبات معادلة الشهادات، بغيت نذكر فقط أن هذه المسطرة ديال معادلة الشهادات هي منظمة حاليا بموجب مرسوم صدر سنة 2001، وبناء على هذه النصوص تتوفر داخل القطاع على خمسة لجان قطاعية، هي لجنة كتهم الشواهد المرتبطة بعلوم الآداب والعلوم الإنسانية، لجنة ديال قطاعات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبير، ولجنة قطاعية في علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء وحياتة الأرض والكون، ولجنة قطاعية لعلوم الصحة، وطبعا لجنة قطاعية في علوم وتقنيات الهندسة والهندسة المعمارية.

تتألف هذه اللجان من عمداء الكليات ونوابهم ومديري

المؤسسات، إضافة إلى هذه اللجان القطاعية الخمس توجد لجنة عليا للمعادلات يترأسها رئيس جامعة، تتولى أساسا البت في طلبات إعادة النظر في قرارات اللجان القطاعية المقدمة إليها من كل طالب معادلة يرى أنه لم يتم إنصافه من قبل لجنة قطاعية.

ويكمن الغرض في إقرار خمسة لجان قطاعية عوض لجنة واحدة في

عدم تراكم الملفات والإسراع في البت فيها مع احترام التخصص في معالجة الملفات المعروضة، نتيجة لهذه التدابير أكثر من 90% من الملفات المودعة بالوزارة يتم البت في معادلتها في ظرف شهر أو شهر ونصف على أبعد تقدير.

أما بالنسبة للتأخير في معالجة بعض الملفات القليلة، فإنه يرتبط بالرغبة في التأكد من صحة الشهادات، أو التحري حول مصداقية المؤسسة، ومدى الاعتراف بها من قبل الدول المتواجدة بها، هناك بعض الشهادات، خاصة في علوم الصحة كالطب والصيدلة وطب الأسنان، قد يطلب من حاملها إجراء تداريب تكميلية، فضلا عن أن بعض الملفات تقدم وهي تنقصها بعض الوثائق، ويتأخر طبعاً أصحابها في الإدلاء بما رغم إشعارهم بذلك.

وعلى الرغم من أن الوزارة تتخذ كل التدابير للتعجيل بالبت في الملفات المقدمة، فإنها مستعدة للنظر في كل الحالات العالقة لإيجاد الحلول الملائمة لها في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، احنا طرحنا هاذ الإشكالية لأنها إشكالية واقعية، لأن الكثير من أبنائنا يشتكي من هذه المشكلة، أنتم تعرفون، السيد الوزير، أن الأبناء اللي يقرأو في الجامعات الدولية عندهم تكلفة عالية، والآباء يلتجئوا، كايين اللي كيلتجأ لبيع الأرض ديالو، كيلتجأ لبيع الأملاك ديالو باش ولدو يتكون تكوين عالي ويتخرج، بعدما كيلتخرج ويحجب ذيك الشهادة، يوقع في مشكلة الانتظار.

احنا، السيد الوزير، اللي كنتالبوكم به هو الإسراع، لأن الشغل الوطني يتطلب هذه الشهادات اللي عندهم، عندهم تكوين عالي جدا، ولا يعقل أن أبناءنا يبقاو ينتظروا، كايين اللي كيلتتظر أنت قلت شهر، احنا شهر ما فيه انتظار، ما كايين مشكل، ولكن كايين اللي تينتظر، السيد الوزير، عام وعامين، كايين اللي عام أو عامين اللي هي محطوة له هاذ الإشكالية.

وأنتم، السيد الوزير، كنعرفو عندكم الجدية في العمل، الله يجازيكم، بغيناكم تنكبوا خصوصا على هذا الملف، لأنه الحقيقة أنه هناك مشكل كبير ومشكل عويص، الناس راه عندها إشكالية كبيرة في هاذ المشكل وفي حل هاذ الإشكالية، خصوصا السيد الوزير هناك مشكل ثاني عند العائدين إلى أرض الوطن، يمكن أنتم تعرفوا

الإكراهات اللي كييعيشوها، سواء كان في المخيمات سواء كان حتى في الجامعات اللي تخرجوا يقرأو فيها، يعني عليهم حصار مدقق من طرف البوليزاريو، حتى ذيك الشهادات اللي كيشدوهم ما يعطيها لهم، وبالتالي الالتحاق بالوطن دياهم، بالصعوبة باش يلتحقوا بالوطن دياهم، وملي يجي للوطن ديالو يلقى المشكلة ديال المعادلة.

هاذو، السيد الوزير، خصكم تشوفوا الحالة دياهم لأنهم كثيرين، وعندهم هاذ الإشكالية هما الوثائق ما عندهم، ولكن الجامعات اللي كانوا يقرأو فيها معروفة، يمكن وزارة الخارجية ويمكن التنسيق ما بينكم وبين وزارة الخارجية باش تشوفوا الجامعات اللي كانوا يقرأو فيها وتجيبوا لهم شواهدهم وتحلوا مشكلتهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأن في رد السيد المستشار أعطى مبررات واضحة، بغيت نعاود نؤكد مرة ثانية بأن 95% ديال الطلبات ما فيها حتى شي أدنى مشكل وتعالج بشكل عادي، 5% اللي كتبقى هي اللي كتطلب هذه المساطر، اللي ذكرت السيد المستشار.

احنا الاتصال بالجامعة الأجنبية كيتم عبر القنوات الدبلوماسية، وأنتم عارفين هاذ الشيء، إذن أشنو هو الحل؟ إما غادي نخلي الشواهد اللي كتدوز، وأنتم عرفتو أشنو وقع لنا في هاذ الأيام الأخيرة في شواهد تم تسليمها من طرف بعض الدول المجاورة، واللي ثبت من بعد سنوات بأن فعلا فيها مشاكل، أو نتحراو بواحد النوع من الدقة، وفي هاذ الحالة طبعاً المسطرة كتكون طويلة نسبياً، فما عندنا حتى شي حل آخر، اللي كيبقى واللي غادي نأكد ببعض الأرقام أن الرضا النهائي، أي اللي ما كتقبلش المعادلة فيه، في خلال الخمس سنوات الماضية، ما وصلشاي لأكثر من 1% من الطلبات اللي تم الاعتماد دياها.

وبالتالي ولو تطول المسطرة، فهو من أجل التأكد بأن الوثائق التي يتم الإدلاء بها هي وثائق صحيحة، ويتم التأكد كذلك بأن كل

البيانات اللي متوفرين عليها على مستوى الجامعات وعلى مستوى الشواهد المدلى بها هي بيانات صحيحة، هذا حماية طبعاً لمصلحة المعني بالأمر أولاً، وحماية كذلك لمختلف المنظومة ديال الشواهد الوطنية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، وهو حول دواعي التخلي عن مادة الشأن المحلي، للمستشارين المحترمين السادة: عزيز الكبار، عبد القادر لبريكي، محمد البطاح، عبد الحميد البوجادي، أحمد التويزي، مولاي إدريس علوي حسني، الحسين الحداوي، مكي الحنكوري، المصطفى الرداد، أحمد السنيحي، سيداتي الشكاف، الصاخي حجوب، أحمد شفيق، مولاي الأمين طيبي علوي، عبد الله عباد. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأستاذ اللبار.

المستشار السيد عزيز اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

إذن هاذ السؤال حول دواعي التخلي عن مادة الشأن المحلي.

السيد الوزير، قررت وزارة التربية الوطنية التخلي عن مادة الشأن المحلي بالنسبة لبعض المستويات الدراسية انطلاقاً من السنة الفارطة دون أي مبرر معقول ومعلوم، ما لهذه المادة من دور في تربية الناشئة، نساء ورجال الغد، فضلاً عن تطوير معارفهم عن المجال المحلي والجهوي، كما أن من شأن من هذه القرارات الارتجالية أن تضرب في الصميم الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي يروم إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا في ظل الترددي والمشاكل التي تتخبط فيها المدرسة العمومية.

كما أننا نستغرب، السيد الوزير، من قرار كهذا، والذي في نظرنا لا يتماشى البتة مع الأهداف المسطرة لدفع الشباب نحو المزيد من الإقبال على المشاركة في الحياة السياسية لإشراكهم في تدبير الشأن المحلي، في ظل عزوف واضح ومتزايد من طرفهم عن الحياة السياسية، لاسيما وأن هذه المادة الحيوية كانت تساهم بشكل كبير في زيادة

معارفهم وإطلاعهم على المؤسسات التي تعنى بتدبير الشأن المحلي، لذلك كان من المفروض الإبقاء على تدريس هذه المادة، ودعمها لما لها من دور في ترسيخ قيم المواطنة لدى فئات الشباب وتعزيز مبادئ الديمقراطية.

ونحن في هذا الصدد، السيد الوزير، إذ نعتبر أن هذا القرار يعاكس أهداف الإصلاح في مجال التربية والتعليم، الذي أجمعت على ميثاقه كل مكونات الأمة، فإننا نسائلكم عن الدوافع التي جعلتكم تتخذون هذا القرار؟ وما هي مقاربتكم لجعل المدرسة العمومية تساهم في ترسيخ قيم المواطنة وتشجيع الاهتمام بالشأن العام؟ تنظلبو باش تجاوبونا بكل صراحة، السيد الوزير، وخاصة هذا هو أول لقاء معكم في هذه الجلسة، منذ أن بدأت هذه الدورة لا في الجلسات العامة ولا حتى في اللجن.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث

العلمي:

شكراً السيد الرئيس.

هو لو كان السيد المستشار كيتابع الجلسات العامة كون عرف

بأن السيد الوزير حضر كذا مرة للإجابة على واحد العدد ديال

الأجوبة ديال السادة المستشارين.

هذه مناسبة فقط للتوضيح بأن هناك فعلاً إشكالية من خلال

السؤال كما تم طرحه حول هذه المادة، توضيح المقاربة ديال الوزارة

في ما يرتبط بهذا الموضوع، السؤال يتيح الحديث عن التطور الذي

عرفته المقاربات المعتمدة في تدبير مكون هام من مكونات منظومة

التربية والتكوين، وهو مكون المناهج.

للتذكير فقط فإدراج مادة الشأن المحلي كمادة مستقلة جاء نتيجة

الوضع الذي كانت تعرفه المدرسة، والذي أدى إلى انعزالها عن محيطها

وترتب عنه طبعاً ابتعاد التلاميذ والتلميذات عن ما يجري حولهم،

وتحولت المؤسسة التعليمية من فضاء للتفتح والانفتاح إلى فضاء

للتقوقع والانغلاق.

أدرجت إذن مادة الشأن المحلي في سياق التحولات التي تسعى

لكسر هذا التقوقع، وفسح المجال للتلميذات والتلاميذ لكي يهتموا

محيطهم ويتعرفوا عليه، ويتابعوا قضاياه ويكتسبوا وعيا بالمسؤوليات المنتظرة منهم للنهوض بأوضاعه المحلية والجهوية والوطنية.

وفي هذا الإطار أبدعت الأطر التربوية من أساتذة ومفتشين في تناول محتويات المادة بمواضيع متنوعة، مكنت التلاميذ والتلميذات من التعرف ميدانيا على عدد من القضايا المرتبطة بمجالاتهم المهنية والانتباه إليها، كما أثارت انتباه مختلف الشركاء إلى أن المدرسة في حاجة إلى التواصل معهم لتيسير تحقيق الأهداف المتوخاة من إقرار مادة الشأن المحلي، والحاجة إلى اعتماد الشراكة والتعاون والاهتمام بالشأن التعليمي والتربوي، ودعم مسار انفتاح المدرسة التعليمية على قضايا الشأن العام.

من هذا العمق، كانت وزارة التربية الوطنية ولازالت حريصة كل الحرص، سواء من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين أو من خلال البرنامج الاستعجالي الحالي، على البحث عن الصيغ الأنجع للتصريف البيداغوجي الجديد لمضامين ومحتويات مادة الشأن المحلي وأهدافها حتى تصبح قابلة للاندماج الأفقي والعمودي داخل بنية المناهج التربوية في شموليته، وداخل برامج كافة المواد المدرسة والحياة المدرسية في جزئياتها وتفصيلها ذات الارتباط بالأبعاد الجهوية والمحلية لكل منطقة من مناطق المملكة.

وبهذا الخصوص، لا بد من التأكيد أن الأمر لا يتعلق بالتخلي عن مادة الشأن المحلي بقدر ما يعني عملية مراجعة في سياق إرساء دعائم إصلاح المنظومة التربوية وفق تبني سيورة تربوية تكوينية ممتدة من التعليم الابتدائي إلى نهاية التعليم الثانوي في إعداد وتأهيل المتعلمين والمتعلمين للمشاركة في الحياة المحلية، وتجاوز منطق احتزال أهداف ومحتويات مادة الشأن المحلي في سنة دراسية واحدة، وفي عدد من الحصص جد محدودة، خاصة وهي مادة تعمل على إتاحة الفرصة للناشئة لاكتشاف مفاهيم حقوقية وقيم إنسانية ومعاني وطنية، وتدريب على قواعد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتفاعل مع مشكلات مجتمعية ذات أبعاد محلية ووطنية ودولية.

كل هذا يمر حسب المنظور الإصلاحية الجديد من خلال المواد الدراسية المقررة، خاصة مواد التربية على المواطنة، من خلال تفعيل أدوار الحياة المدرسية عبر المشاركة في مجالس التدبير، وإنشاء النوادي التربوية وبلورة مشاريع المؤسسة وتجربة البرلمانات والمليقات

التلاميذية السنوية، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة التي يشارك فيها التلاميذ والتلميذات بمبادرة من شركاء القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على الجواب، والكلمة للسيد المستشار للتعبير على الجواب.

المستشار السيد عزيز اللبار:

أشكركم السيد الوزير على هذا الجواب القيم، وحقيقة احنا منتطيجوش من المقدرة ديالكم والمعرفة ديالكم، وهذا غير كجواب على بعض النقط، الوضع الذي كانت تعرفه من قبل، إذن دائما نتساءل، المواطنين يتساءلوا: علاش هاذ التغيير اليوم لا بد بالتخلي على هذه المادة؟ إذن نتساءل في نفس الوقت علاش تخليتو على هاذ المادة؟ من بعد الجواب اللي جاوبتو اللي كان جد مهم.

هنا هناك إجماع كل الفاعلين بأن المدرسة لم تعد تنتج الإحساس بالانتماء لشيء اسمه الوطن، وخير دليل ما نعيشه اليوم في مجال كرة القدم، حيث تتلقى دروس الغيرة على الوطن من طرف أشقائنا المصريين والجزائريين على سبيل المثال، والسبب أن المدرسة العمومية لا تعمل على تلقين وتنشئة الأجيال على حب الوطن.

إذن في هذا الشأن، السيد الوزير، احنا نتعرفو بأن اليوم ما يتداول به في الشارع في المغرب ولا في خارج المغرب هو المشكل عدم وجود الغيرة، إذن دابا اليوم ملي تشوفو في التلفازات، وحتى المشاكل اللي تشوفو باش نشوفو غير الغيرة اليوم، الروح الوطنية، وروح اللباس، وروح القميص، مبقاش عندنا، إذن هذا تبيدنا من الناحية ديال المدرسة أو المدارس.

إذن، احنا نسجل كيف ما قلنا الغياب، تشوفوا أهمية الأوراش اللي نتعرفو تشرفوا عليها، وخاصة اللي ترأس عليها سيدنا نصره الله، واحنا نتعرفو بأن ذاك الغياب اللي كان، ربما كنتو في بعض الجولات في هاذ النطاق ديال هذا لأن حتى هي جد مهمة، ولكن في نفس الوقت راهم مواطنين يقولوا ربما، حتى في نطاق بعض الأمور اللي تتسيرو بكل صراحة، راه احنا تشوفو بأن حتى بعض التعليمات ديالكم اللي كتعطيو داخل الإدارة ديالكم في جميع الوسائل، أو في حل المسائل أو كذا متطبقش حرفيا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث

العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيد المستشار من خلال طرحه للسؤال حول النتائج المحصلة من خلال مختلف المقاربات المعتمدة في مجال محاربة الأمية، غادي يتيح كذلك الفرصة لإثارة النقاش حول هاذ الجهود التي تم بذلها. أعتقد، كما أقر بذلك السيد المستشار، بأن فعلا كانت هناك مجهودات قوية جدا خلال العشر سنوات الماضية، لكن رغم ذلك المعطيات التي كنتوفرو عليها من خلال آخر إحصاء للسكان والسكنى ديال 2004 كتبين بأن نسبة الأمية لدى الراشدين لازالت في حدود 42%، بدون شك أن ما تم القيام به خلال السنوات الماضية غادي يكون قلص نسبيا من هذه النسبة.

لكن رغم هذا، كل الدراسات التي قمنا بها خلال السنوات الماضية، تفضي بأن في الواقع المقاربة التي احنا فيها اليوم إلى استمرينا فيها ما غاديش نتغلبو على هذا الموضوع، باش نكونوا واضحين، لماذا؟ لاعتبارات كثيرة، أهمها بدون شك وهو أن هذا المجهود الآن يتم التمركز ديالو من خلال آليات تستنسخ الأدوار التي كتقوم بها منظومة التربية والتكوين، باش نكونوا واضحين، وكندكر هاذ المثال غير ما مرة، كَوْن هاذ الموضوع مو كول الآن إلى قطاع التربية والتكوين، كيفرض أننا تنشغلو بالوثيرة ديال قطاع التربية والتكوين. ومن ضمن طبعنا ما يستنتج من هذه الوثيرة، أننا مثلا خلال العطل ديال الصيف تتوقف البرامج، كأن ظاهرة الأمية تتوقف، بالإضافة لهذا كايين هناك أسئلة كبيرة، والسيد المستشار، كيفرفها حول جدوى المضامين التي نتبعها من خلال هذه البرامج، جدوى الشراكات التي قمنا بها لحد الآن، كون أن مثلا أحد القطاعات الأساسية، والمعني بهذا الموضوع التي هو القطاعات الإنتاجية مازال معندناشاي فيها مقاربات مجدية، التي كتسمح فعلا باش تكون برامجنا عندها النفس والقوة المطلوبة، هاذ الشيء كلو باش نقول بأن المقترح الذي جنبناه جاء مسطر في إطار البرنامج الحكومي الذي تم تقديمه في أكتوبر 2007، وهو إيجاد مقاربة جديدة، ونقطة البدء ديال هاذ المقاربة الجديدة هو البعد

أنا ماشي هنا في هاذ القبة باش نقول لك بأن بعض التعليمات ديالكم اللي حقيقية وواقعية متطبقش، إذن هنا نتعرفو القدرة ديالكم في النطاق المهني، ولكن خصكم تكون عندكم الجرأة في التعليمات ديالكم في نطاق التعليم بالخصوص والأمور الأخرى ككل. وشكرا السيد الوزير ولنا إن شاء الله تدخلات لا في اللجان ولا في جلسات أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إن كان هنالك ضرورة للتعقيب السيد الوزير.

إذن نتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، وهو حول النواقص التي تعترى برامج محو الأمية والتربية غير النظامية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، عبد السلام بلقشور، الشيخ أحمدو أدايدا، عابد شكاييل، محمد أبو الحدادي، محمد اجبيل، محمد الحميدي، عبد اللطيف اسطمبولي، محمد صالح اقميزة، أحمد الإدريسي، عبد السلام الباكوري، الوجداني مصطفى.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لسط السؤال، تفضلوا الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الوجداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين، رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمنظمات غير حكومية، وكذا الفاعلين العموميين والخواص وجمعيات المجتمع المدني في ميدان محاربة الأمية والتربية غير النظامية، فإن النتائج لازالت لم ترق إلى مستوى طموح بلادنا في الاستئصال التام لهذه الآفة في أفق 2010، ويضاف إلى العدد الخاص بالوسط القروي، مما يفرض تفعيل مضامين مشروع التنمية البشرية و السوسيو-ثقافية بأقصى ما يمكن من الخلق والإبداع وإعادة التحسيس بالمسؤولية الملقاة على عاتق الجميع من أجل مغرب بدون أمية.

السيد الوزير، نسائلكم عن حصيللة هذا البرنامج وإمكانية تسريع وثيرته. وشكرا، وأحتفظ السيد الرئيس بباقي الوقت للتعقيب.

المؤسسي، أي إنشاء جهاز وطني مستقل موكول له هاذ المهمة بالذات ديال محاربة هاذ المشروع.

هاذ الشئ قدمنا المشروع الآن، راه في الأطوار النهائية ديالو من أجل المصادقة عليه، وغادي يجي في إطار مشروع قانون أمام السيدات والسادة ممثلي الأمة، الغرض منه أشنو هو؟ هو تتوفرو على آلية وطنية، اللي يمكن لها تستجمع هاذ الجهود كلها، واللي يمكن لها تشتغل بطرق مبدعة، واللي نحددو لها أهداف نكونو متفقين عليها. كلنا، ونرصدو لها الإمكانيات الضرورية من أجل إنجاز هاذ البرنامج. إلى ابقينا كنستمر في هاذ الشئ راه غادي نبقاو احنا كل عام غادي نديرو ذاك الشئ اللي قدرنا عليه، والشركاء مشكورين تديروا ذاك الشئ اللي قدرنا عليه، وفي نهاية الأمر غادي تبقى تابعنا هاذ الآفة واحد عشر سنين ولا 20 عام أخرى، إلى بغينا هاذ الشئ هاذ نتغلبو عليه بشكل نهائي خصوصاً مقارنة كتقطع بشكل جذري على ما تم القيام به لحد الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، والكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن الجواب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم القيم، فعلا السيد الوزير احنا نعترف بكل الجهود اللي تتقوموا بها، واحنا نعترف كذلك بأن الأمية هي ظاهرة ما تيمكنش لكم بوحكم تقضيوا عليها إلى مكاتنش الجهود ديال جميع المكونات ديال هاذ البلاد.

أنا ما تيبقى لي غير نقول للسيد الوزير بأن الجهود ديالكم معترف بها، ويكفيها بأن عدة مستشارين اللي هما شكروكم على الأعمال ديالكم، واحنا كذلك السيد الوزير نشكركم ونطلب منكم المزيد من أعمالكم، خصوصا وأنا عندنا فيكم الثقة أنكم في هاذ المجال غادي تحمروا لنا الوجه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار على هذا، وكذلك نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة بأجوبته القيمة على الأسئلة المطروحة عليه.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة حول خاصيات المواد الاستهلاكية، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعباد، حماني أمحزون، محمد الصمدي، المصطفى الهبية، لطيفة الزيواني، المختار صواب، مبارك النفاوي، محمد نقاد، مولود السقوق، حفيظ وشاك، الصبحي الجليلي.

وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال بالنيابة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة، إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين لسط السؤال، تفضلوا السيد المستشار الهبية المحترم.

المستشار السيد المصطفى الهبية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لاشك أنكم تدركون خطورة مجموعة من المواد الاستهلاكية على صحة بعض الفئات من المواطنين، الذين يعانون من حساسية في بعض مكونات هذه المواد، والتي يؤدي استهلاكها إلى تهديد صحة وحيوة هؤلاء المواطنين.

ونظرا لكون عدد كبير من المواد الاستهلاكية في السوق المغربية لا تتضمن بشكل واضح الإشارة إلى كل العناصر المكونة لها، فإن عددا كبيرا من المستهلكين، السيد الوزير، يفاجؤون بتداعيات صحية، تتفاوت خطورتها جراء حساسيتهم لإحدى هذه المواد.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، حول الجهود الذي بذلته وزاراتكم لفرض الإعلان عن مكونات المواد الاستهلاكية بكل شفافية، وهل فكرت الوزارة في حملة لتحسيس المواطنين بأهمية التعرف على كل عناصر المواد التي يستهلكونها، تفاديا لمضاعفاتها على صحتهم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف

بالشؤون الاقتصادية والعامّة (نيابة عن السيد وزير الصناعة

والتجارة والتكنولوجيا الحديثة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أولاً وقبل كل شيء أن أشكر السادة المستشارين المحترمين

على تفضلهم بطرح هاذ السؤال الهام، كما أود أن أؤكد على أن

السلامة الصحية للمواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى تشكل

محوراً أساسياً في إستراتيجية الحكومة للحفاظ على صحة المواطنين.

ولهذا الغرض تم سن عدة نصوص قانونية وتنظيمية بهدف تأطير

وضبط كيفية عرض المواد الموجهة للاستهلاك، بهدف إخبار المستهلك

بمكونات هذه المواد وتواريخ صلاحية استهلاكها أو استعمالها.

هنا غنذكر أولاً بالنسبة للمواد الغذائية القانون المتعلق بالزجر عن

الغش في البضائع، الذي نص على إجبارية توفر المواد الغذائية على

الإسم والمميزات والتركييب والمنشأ والمعالجات وطريقة الاستعمال،

هذه المقتضيات التي تم تدقيقها في المرسوم المتعلق بتنظيم شروط عنوانة

المواد الغذائية وتقديمها، والذي نص على ضرورة جعل العنوانة تصريحا

نزيبها للمنتوج ومدة صلاحيته وحفظه ومنشئه وكيفية إنتاجه، كذلك

تجب الإشارة إلى القانون المتعلق بإثبات مدة صلاحية المصبرات وشبه

المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان والحيوان.

وسيرا على نفس النهج الرامي إلى الحفاظ على صحة المستهلك،

جاء المرسوم كذلك المتعلق بتطبيق القرار المشترك لوزارة الفلاحة

والصيد البحري ووزارة الصحة، المتعلقين بتواريخ صلاحية وشروط

الحفاظة على المواد الاستهلاكية.

ويمكن كذلك ذكر أنه تم العمل على تطوير وتقوية جانب المراقبة،

حيث تمت ابتداء من يوليوز 2009 مأسسة هذه المراقبة، بحيث تم

خلق لجان محلية مركزية تجتمع باستمرار من أجل تقييم هذه العملية

واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسينها.

وفي الأخير، لا بد من التذكير بأن الإخلال بالمقتضيات القانونية

المتعلقة بالسلامة الصحية للمواد الاستهلاكية تعرض أصحابها لعقوبة

زجرية تصل في بعض الأحيان إلى السجن، وهنا لا بد كذلك من

التذكير بالكميات الهائلة للمواد الغذائية التي يتم حجزها

وإتلافها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار

التعقيب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة على أن الجواب ديالكم السيد الوزير بكل صراحة أنه

غير مقنع بالنسبة عندي أنا، لأن السؤال ديالنا كان الهدف الأساسي

نتاعو أن ماشي تذكرونا بالنصوص القانونية والترسانة القانونية اللي

كاينة نتاع مراقبة الغش، نتاع القانون الجديد نتاع السلامة الصحية

للمنتوجات الغذائية، هاذ الشيء كلو موجه للناس العاديين، ناس

أصحاء، احنا الهدف ديالنا هو الناس اللي كيعانيو من عدة أمراض

الحساسية (l'allergie)، السيد كيقطني مادة ولا منتوج معين،

وكيصبح بين الحياة والموت.

من هاذ الجانب هذا ابغينا أن السؤال ديالنا مشا في هاذ الاتجاه

هذا، لهذا احنا مبقاتش على أن الترسانة القانونية - كما قلت - تكون

بواحد الشكل كبير، ولكن كذلك خاص نتوجهو لحماية المستهلك،

باش كنعقولو حماية المستهلك أن هاذك السيد اللي مريض ولا راجل

عادي ولكن مصاب بشيء ما، ويصبح مهدد.

هاذ حماية المستهلك اللي كان الفريق الاشتراكي في الغرفة الأولى،

كان قدم مقترح وتبنته الحكومة، ابغينا هاذ القانون يجي، لأن لحد

الساعة مازال ما عرفت علاش موصلناش؟ ولكن هاذ قانون اللي

غادي يعطي واحد الحماية عند المستهلك بصفة أساسية.

كذلك أن تصوروا، السيد الوزير، على أن مواطن عادي مشي

لإحدى المدن المتوسطة اللي مفيهاش مستشفيات في مستوى معين،

مفيهاش اختصاصيين، نعطي مثال من المدينة منين كنعحدر أنا، اللي

هي مدينة صفرو اللي مفيهاش الاختصاصيين العاديين، لا طب العيون

إلى غير ذلك، عاد غادي نلقاو نتاع الحساسية، يعني تصور الرجل

كياخذ مادة وكيصبح بين الحياة والموت كما قلت في البداية.

ولكن هذا أمر اللي مكيهمش قطاع معين، هذا أمر اللي كيهم

قطاعات معينة عديدة، الشؤون العامة للحكومة اللي كتشرفوا عليها

والشؤون الاقتصادية، الفلاحة، الصحة، الإعلام العمومي اللي خصو

يلعب دورو في هذا الجانب، خصو يؤثت لنا ذاك المشهد التلفزي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه، والسؤال الموجه إليه حول ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، للمستشارين المحترمين السادة: خيرى بلخير، العلمي التازي، الحو مريوح، لحسن بيجديكن، عبد الله الغوثي، حسن عكاشة... عفوا ننتقل إلى السؤال الآخر لأن هذا السؤال طلب تأجيله إلى جلسة أخرى.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه وهو حول غلاء المعيشة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، محمد الكبوري، عمر أدخيل، عبد المجيد الحنكاري، عبد القادر قوضاض، لحسن بوعود، عياد الطبي، شعيب حميدوش، الحسن قيشوحي، سعيد التلاوي، المهدي عثمان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، الكلمة للسيد عمر أدخيل، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، لازالت جل الأسواق المغربية تعرف ارتفاعا مهولا في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وهو ما يؤثر سلبا على مستوى القدرة الشرائية للمستهلك، فلهيب ارتفاع الأسعار يحتوي بها المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، خاصة مع التساقطات المطرية الأخيرة والفيضانات التي عرفتها بعض مناطق المملكة، حيث ارتفعت أثمان الخضرة والفواكه إلى مستوى أصبح معها المستهلك عاجزا عن مسابقة أثمان السوق وغير قادر على اقتناء حاجياته من السلع الضرورية، كالخضرة والفواكه، مع العلم أن أسعار جل المواد الغذائية الأساسية الأخرى عرفت خلال السنتين الأخيرتين ارتفاعا كبيرا كذلك.

السيد الرئيس،

نتاعنا اللي الآن أصبح موبوء، والآن أصبح كيعاني من مشاكل أنه كيخرب البيوت ديالنا بالمسلسلات المكسيكية والتركية، أنه يجيب لنا مواد باش نحسسو المواطن يعني على الصحة نتاعو.

في هذا الجانب، السيد الوزير، احنا السؤال مشى فيه، أن كنا كنبغيو أننا نتجاوزنا بصفة مباشرة كما السؤال هو مباشر بصفة أساسية، الناس اللي كيعانيو من الحساسية إلى غير ذلك... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامه (نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة

والتكنولوجيا الحديثة):

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد أولا أن أوضح بالنسبة لمشروع قانون حماية المستهلك، اللي هو مشروع أساسي، والحكومة كما تعلمون قدمت هذا المشروع، وهو اليوم قيد الدراسة في مجلس النواب، وتم قطع أشواط مهمة لأنه أكثر من الثلثين ديال النص تم دراسته في اللجنة، والسيد الوزير ديال الصناعة، فهو يسهر على التسريع بوثيرة كذلك هذا العمل باش يصل لمجلس المستشارين، باش إن شاء الله يمكن لنا نعملو به، لأن هذا غادي يلعب واحد الدور أساسي، لا في المجال أولا ديال الحماية ديال المستهلك، ولكن كذلك في المجال ديال التحسيس، لأنه انطلاقا من إن شاء الله صدور هذا القانون، سيتم وضع خطة تحسيسية بالنسبة أولا للمواطنين، لا من حيث بالنسبة للتلفزة ولا الإذاعة، ولكن كذلك بالنسبة لجمعيات المستهلك اللي يمكن تلعب واحد الدور أساسي في التعريف بهذا القانون وبالتعريف بحقوق المواطنين.

وبالنسبة للنقطة التي طرحتم، وهي أساسية بالنسبة للناس اللي هما تيعانيو من الحساسية، فانطلاقا من ذلك سيتم البحث في الكيفية كذلك لتحسيس هاذ المواطنين بالإشكاليات اللي يمكن تطرح بالنسبة لبعض المواد. وشكرا.

السيد الوزير،

أمام هذه الوضعية الصعبة التي يعيشها المستهلك المغربي، الذي يعاني نسبة كبيرة منه من الفقر والبطالة وهزالة الأجور من جهة، وارتفاع الأسعار وضعف مراقبة الأثمنة من جهة أخرى، نساءلكم السيد الوزير عن التدابير الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة للحفاظ على مستوى القدرة الشرائية للمستهلك المغربي بصفة عامة؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هاذ

السؤال الهام، كما أريد في البداية أن أوضح أن الحكومة اعتبرت

حماية القدرة الشرائية للمواطنين من أهم الأهداف الأساسية ديال

العمل ديالها.

وفي هذا الإطار يمكن لي نعتبر بأن العمل الذي نقوم به، يرتكز

أساسا على العمل على التحكم في الأسعار وتطور الأسعار، وفي هذا

الإطار يمكن لي نعلن هنا حسب الأرقام اللي قدمتها المندوبية السامية

ديال التخطيط بالنسبة لسنة 2009 أن معدل ارتفاع الأسعار، أي

معدل التضخم وصل فقط إلى 1%، في حين أنه كان بلغ سنة

2008 إلى 3,9%، وهذا يبين مرة أخرى أن العمل الذي قامت به

الحكومة أدى النتيجة ديالو، وجعل على أن وقع تحكم في التطور ديال

أسعار المواد الأساسية.

وهنا بغيت نذكر من بين الأمور اللي ساهمت في هاذ التخفيض،

هو أولا أنه تم العمل على الاستقرار ديال المواد اللي هي مدعمة من

طرف الدولة، بل الأكثر من ذلك وقع تخفيض في سعر بعض المواد،

خصوصا المحروقات، بالنسبة للغازول (50 ppm) اللي وقع تعميمه،

وتخفيض سعره من 10 دراهم إلى 7 دراهم.

كذلك من بين الأمور اللي ساهمت في هذه العملية، وهو أنه في الوقت اللي المادة ديال السكر بالنسبة للأسواق الدولية ارتفعت ب 120%، المادة ديال السكر في بلادنا بقت في نفس المستوى، لأن الفرق اللي خلصاتو الدولة لمواجهة وللحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين.

وأخيرا كذلك في هاذ العمل الذي قمنا به وقع تحسين المراقبة كما ذكرت، فتم العمل على التنسيق ما بين المراقبين، وفي هذا الإطار إلى حدود نهاية السنة وقع ضبط أكثر من 4800 مخالفة بزيادة ديال 22% مقارنة مع سنة 2008، وفي نفس الوقت كذلك تم ضبط مخالفات أخرى منافية لمقتضيات القانون، منها إيقاف تجار وموزعين بكل من تمارة وأسا الزاك للمضاربة في الأسعار والتخزين السري لمادة السكر والقمح الوطني المدعم.

وفي الأخير، وقع مراجعة مقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة، واللي تمت المصادقة عليه بالإجماع في غرفتكم الموقرة، وهذا من أجل التشديد على العقوبات والرفع من الحد الأقصى للغرامات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد عن التعقيب.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالفعل، السيد الوزير، احنا بالنسبة للسؤال موجه لكم ماشي غير بالنسبة للناس اللي كيستعملوا الكازوال، وإنما بالنسبة للناس الضعفاء اللي حتى السيارات ما هم عندهم، هاذو هما اللي السؤال موجه لهم، وبالتالي هاذو هما اللي بغيناهم على الأقل يكونوا مستفيدين من هاذ العملية.

ثانيا، المشكلة ماشي بالنسبة للقوانين، القوانين موجودة، إلى

اكتفيننا غير بالقوانين اللي موجودة راه يمكن لينا نوصلو بعيد، ولكن

الإشكال في عدم تطبيق القوانين.

وبالتالي اللي كنتلبلو بالنسبة للجهات المعنية، واللي بالنسبة لمراقبة

الأسعار هي اللي خصها تفعل، لا بالنسبة للجماعات المحلية ولا

بالنسبة لوزارة الداخلية ولا بالنسبة للناس ديال الأمن، وبالتالي بالنسبة للقوانين لا نرى مشكل في القوانين.

بالنسبة للمخالفات، هل تظن السيد الوزير بأن 4000 مخالفة بالنسبة للسنة الماضية، بأنها كافية بالنسبة للتجاوزات اللي واقعة حاليا على الصعيد الوطني كلو، إذن هناك غير في مدينة واحدة كتلقى فارق الثمن من محل إلى محل، إذن هذا كيبين بأن هناك عدم تتبع وكذلك عدم مسؤولية.

كذلك بالنسبة للمسائل اللي كتكون فائتة الصلاحية ديالها، وهذا كذلك ناتج عن عدم المراقبة بالنسبة للمسؤولين عن هذا الميدان، واللي كيتسبب في بعض الأحيان في الوفاة وفي بعض الأمراض، واللي كتكلف الناس الحياة ديالهم، إذن، سؤالنا موجد للمستهلك بصفة عامة وللضعفاء بصفة خاصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، إن كانت هناك ضرورة للتعقيب السيد الوزير، تفضلوا الكلمة لكم في إطار الرد عن التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامّة:

بسرعة، بالنسبة للنقط اللي طرحتي، أولا، ملي كنتكلمو على الغازوال (50 ppm) ما نساوش بأن هذا هو اللي كيتستعمل بالنسبة لنقل البضائع ونقل المسافرين، ولو ارتفع هذا السعر، فكان سيكون له انعكاسات سلبية بالنسبة لجميع المواطنين، هاذي النقطة الأولى.

بالنسبة للنقطة الثانية اللي طرحتي، واللي تتعلق كذلك بالأسعار، معلوم تكلمنا على الغازوال ولكن كذلك بالنسبة للطماطم، ما تنساوش أن السعر ديالو وصل في شهر رمضان إلى 12 درهم، إلى 15 درهم، واليوم ب 4 دراهم 5 دراهم.

صحيح أن مع الفيضانات ارتفع شيئا ما هذا السعر، اللي هي الأمور اللي هي معروفة، ولكن هذا معلوم تيبقى ظرفي نتيجة للصعوبة إلى الولوج إلى الحقول.

وأخيرا سنقوم بحملة تحسيسية مع وزارة الداخلية ومع وزارة الصناعة والتجارة للتعريف بهذه القوانين الجديدة، وخاصة باش نقومو بالدور الكافي في مجال المراقبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على أجوبتكم، ومنتقل إلى الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، والتي ستولون أتم السيد الوزير الإجابة عنها، والسؤال الأول المطروح عليكم حول مشاكل التصحر، للمستشارين المحترمين السادة: المهدي زركو، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، نبيه لحسن، الغازي لغرابية، محمد الحسايني، محمد برطني، البشير أهل احمد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، سلامة الحفيظي، محمد الكبوري. الكلمة للسيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لعل من أهم تداعيات التغير المناخي وتجلياته ظاهرة التصحر، التي باتت بكل تأكيد تهدد التواجد البشري بمناطق عدة بالعالم و ببلادنا كذلك، والمتبع لتطور هذه الظاهرة يسجل - حتما - خطورة الأبعاد التي اتخذتها في بعض جهات المملكة، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر الجهات الشرقية و الجنوبية، ولا سيما الشريط الممتد من طانطان إلى الكويرة.

بالفعل، السيد الوزير، لقد أصبح الشريط المذكور مسرحا لزحف ثقيل ولا منقطع للرمال لدرجة باتت معها بعض النقط مهددة بالزوال التام، إن لم يكن هناك تدخل عاجل بإمكانيات هامة من طرف الدولة، ونخص منها بالذكر مناطق جماعة المسيد بإقليم طانطان، مدينة طرفاية، العيون الشاطئ، جماعة فم الواد بالعيون.

السيد الوزير،

إنه في الوقت الذي نسعى فيه جميعا ويد في يد إلى إعطاء المغرب إشعاعا تنمويا متزنا وشاملا، يلقي فيه كل مغربي فرصة الحياة الكريمة والآفاق المفتوحة، نجد الدولة تتراخى في مواجهة ظواهر تتناقى والشروط البدائية للحياة البشرية، وعلى رأسها ظاهرة التصحر.

السيد الوزير،

وفيما يخص محاربة زحف الرمال فقد تم منذ 2005 تثبيت الكثبان الرملية على مساحة تفوق 2200 هكتار، أي بنسبة 49% من البرنامج العشري، كما اعتمدت الحكومة برنامج للوقاية من الحرائق، حيث أصبحت المساحة المتضررة من التشكيلات الغابوية الرئيسية لا تمثل سوى ألف هكتار كمعدل سنوي مع تقليص واضح لمعدل المساحة المحروقة.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، تسهر الحكومة على إنجاز مشاريع ممولّة في إطار برامج مندمجة بالتعاون مع مؤسسات وطنية ودولية، وكذلك مع الجماعات المحلية، نذكر منها على سبيل المثال مشروع مكافحة التشاركية للتصحر والتقليل من آفة الفقر بالنجود العليا بالمنطقة الشرقية (2009-2014)، الذي سينجز بغلاف مالي قدره 24 مليون دولار أمريكي، يأتي لدعم وتثمين الجهود الرامية إلى محاربة التصحر في مختلف جهات المملكة، كما هنالك مشروع خاص بالنسبة للمناطق الجنوبية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

السيد الوزير، لا شك بأن هذه الحكومة باذلة مجهود مهم، لكن السيد الوزير الإشكالية هي إشكالية خطيرة جدا، لأن تتعرفوا إشكالية التصحر هي فوق إرادتنا جميعا، هي طبيعية، ولكن راه الساكنة ديال الأقاليم الجنوبية، السيد الوزير، أساسا كتعتمد على تربية الماشية، على الكسب، وإلى كان هاذ المشكل ديال التصحر راه هناك مشكلة كبيرة، الناس امشات منين تهدت في البدو جات للمدن، مثلا نقول لك مدينة المسيد، هاذي مدينة المسيد هي مدينة قرب طانطان، تابعة لإقليم طانطان، كان مركز إستراتيجي للبدو كلهم، يعني مدينة كانت ماشية في العمران الآن أصبحت مدينة مهجورة ومهمشة، علاش؟ التصحر، زحف الرمال والإهمال، حيث أن الساكنة ديال هاذ المدينة كلها هاجرت إما لطانطان، إما للسمارة، إما للعيون، إذن هذه مشكلة خطيرة وحصنا نعالجوها.

طرفاية اللي هي أقدم مدينة تقريبا في الأقاليم الجنوبية، واللي هي شهدت حدث مهم وهو المسيرة الخضراء المظفرة، اليوم طرفاية

لقد تغلبت دول عدة على ظاهرة التصحر، بل حولتها من عامل للتهديد إلى محدد فاعل في التنمية، ولكم في العديد من دول الخليج العبرة والمثال في هذا المنوال، فهل نحن في المغرب، وخصوصا بالنسبة لموقع الحكومة لازلنا لم نبدع بيئيا وتكنولوجيا في مجال البنات حتى نستطيع ضمان استمرار الحياة والتنمية في المناطق المهتدة بالتصحر؟ وهل لكم من برنامج عمل واضح ومحدد في هذا الصدد، وخصوصا بالنسبة للحالة المستعجلة التي تشكلها أقاليمنا الجنوبية المسترجعة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامّة (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزير

الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أريد أولا أن أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، واللي نتعتبرو بأنه سؤال في محله لأن من بين الإشكاليات المطروحة الحقيقية، خصوصا بالنسبة لأقاليمنا الجنوبية، فهي من بين المشاكل المطروحة هي المشكل ديال التصحر.

وهنا في هذا الإطار بغيت نذكر الإخوان والأخوات بأن بالنسبة للعمل الحكومي، فهناك برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر، والبرنامج العشري ما بين 2005-2014، وهذا البرنامج يدعو إلى إنجاز 122 مشروعا، يرتكز على محاربة جل مظاهر التصحر، بما في ذلك تجديد وتوسيع المحاللات الغابوية والمحافظة عليها، وتهيئة الأحواض المائية، وكذا محاربة زحف الرمال من المشاكل المطروحة اللي طرحتيو.

وعلى مستوى التشجير، بلغت المساحة المشجرة منذ سنة 2005، 170 ألف هكتار بوثيرة تفوق 34 ألف هكتار منذ سنة 2005، ويمكن لي نقول لكم بأن ابتداء من سنة 2010 غادي نرفعو هاذ النسبة وهاذ الوثيرة إلى 45 ألف هكتار سنويا.

أما في مجال تهيئة الأحواض المائية، تم بناء 351 ألف متر مكعب من سدود الترسيب، على المستوى الوطني بوثيرة 70 ألف متر مكعب سنويا منذ 2005 بنسبة تقارب 78%.

تلعب دورا أساسيا في تنمية المنطقة، وكذلك في تحسين ظروف عيش الساكنة في المنطقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد كاتب الدول المكلف بالماء والبيئة، وهو حول ضرورة التدبير العقلاني للموارد المائية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن خير، أحمد إبراهيم المامي، محمد بنشايب، فؤاد القادري، محمد يرعاه السباعي، بلعيد بنشمسي، علي قيوح، محمد بلحسان، العربي سديد، اممر حداد بابا، التيجاني حباشيش، أحمد احميد، محمد ولد الرشيد، السعد بنزروال، خليد الإبراهيمي، عبد العالي الحسيسن، على جغاوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل الأستاذ

بنشايب، الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين،

يتميز المغرب بموارد مائية محدودة، علاوة على ندرة هذه الموارد المائية واختلالات توزيعها، فإنها تتعرض لضغوط متزايدة ومستمرة، ونظرا لتزايد حاجيات السكان والاستعمال غير المعقلن للمياه في الميدان الفلاحي والصناعي، والحمد لله هاذ السنة هي سنة ممطرة وخصبة على غرار السنة الماضية، نتمنى من هاذ الوثيرة أهما تستمر في السنوات القادمة، ولكن هاذ السؤال هو مستوحى من المعطيات القارية التي تعتمد حتى من طرف الجهات المختصة.

فإشكالية الماء، السيد الوزير، هي إشكالية الحاضر والمستقبل، ذلك أنه من غير المقبول بالنسبة لبلادنا أن توجد على عتبة الإجهاد المائي، إذ لا تتجاوز حصة الفرد السنوية مؤشر 1000 متر مكعب للفرد، وهي كمية تعتبر عتبة حرجة، تشير إلى بروز حالة خصاص مزمنة، وأزمة كامنة، علما أنه من المنتظر أن تنخفض هذه الحصة في أفق 2015 إلى ما دون 750 متر مكعب للفرد في السنة، في حين تظل العديد من مليارات الأمطار المكعبة من مياها السطحية القابلة للتعبئة تصرف إلى البحر.

مهدة، الرمال ترحف داخل المدينة، فم الواد اللي هي جماعة فلاحية وبذلت الدولة فيها مجهودات مهمة، ولكن هاذ الزحف ديال الرمال شكل نقض.

الطريق الرئيسية بين طانطان والعيون أصبحت جد خطيرة بسبب زحف الرمال، كذلك السيد الوزير الغطاء النباتي، شجرة الطلح اللي كانت تعتمد عليها الساكنة أصبحت مهدة بالتصحر، ومهدة كذلك من طرف الإنسان.

السيد الوزير، احنا اللي كنبغيو هو أن الحكومة تبذل مجهود جبار، وتكون توحيد الجهود لأن التجهيز قائمة بواحد المجهود، الغابات والمياه قائمة بواحد المجهود، يعني خص توحيد المجهود باش نحاربو هاذ الآفة اللي هي حقيقة عندنا خطيرة، ولاسيما إلا جينا نعرفو بأن الأقاليم الجنوبية الآن كتعرف مشكل الجفاف، لأنه ولا مليمتر واحد طاح الآن في الأقاليم الجنوبية، من طانطان إلى الكويرة ولا مليمتر، ونبغيو الحكومة تتضامن معنا وتشوف لنا حل لهاذ الإشكالية، لاسيما الناس كتعتمد على الكسب، وتشوف لنا كذلك حل للكسابة، توجد الأعلاف لهم والماء، ونقط الماء، لأن في الحقيقة ترجاو رحمة الله سبحانه وتعالى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعمامة (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة

الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للنقط التي تم طرحها، أريد أن أقول أننا متفقين على ضرورة أن تكون هنالك مقاربة مندمجة، وأن يكون هنالك كذلك عمل تشاركي ما بين جميع المتدخلين في هذه المناطق لمحاربة إشكالية التصحر.

تحدثم عن المندوبية السامية للمياه والغابات، هنالك كذلك الوكالة ديال الأقاليم الجنوبية، وهنالك كذلك وزارة الفلاحة والوكالة الجديدة التي تم إحداثها في مجال الواحات، التي من شأنها كذلك أن

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون
الاقتصادية والعامّة (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة
الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله الأول، وكما تعلمون نهجت بلادنا سياسة مائية حكيمة، وارتكزت أساسا على تعبئة الموارد المائية عبر إنجاز تجهيزات مائية كبرى لتخزين المياه السطحية، مكنته من توفير الماء الشروب، وكذا تطوير الري على نطاق واسع، بالإضافة إلى إنتاج الطاقة الكهربائية وحماية السكان والممتلكات من أخطار الفيضانات.

لكن وفي ظل هذه الإكراهات التي يواجهها قطاع الماء، والمتمثلة أساسا في محدودية وانخفاض الموارد المائية تحت تأثير التغيرات المناخية، قامت الحكومة ببلورة إستراتيجية وطنية لتطوير وتنمية قطاع الماء، تم عرضها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 14 أبريل 2009، وترتكز على المحاور الأساسية التالية:

1- تنمية الموارد المائية وتدابير الطلب على الماء، خاصة من خلال الاقتصاد في مجال الري، مما سيمكن من توفير 2,5 مليار متر مكعب؛
2- تدبير وتنمية العرض عبر مواصلة تعبئة المياه السطحية، مما سيمكن من توفير 2,5 مليار متر مكعب، وذلك بإنجاز 59 سد كبير، وألف سد صغير؛

3- تحويل المياه الناتجة عن الفيضانات، والتي تضيع في البحر كما جاء في سؤالكم، إذن تحويلها بعد معالجتها، مما سيوفر 260 مليون متر مكعب؛

4- تحلية مياه البحر في المناطق المؤهلة لذلك بأحجام تدريجية قد تصل إلى 400 مليون متر مكعب؛

5- حماية الموارد المائية، وخاصة المياه الجوفية باعتبارها خزانا إستراتيجيا والحفاظة على المجال الطبيعي؛

6- التخفيف من أخطار الفيضانات والجفاف والتأقلم مع التغيرات المناخية؛

7- متابعة إصلاح الإطار التشريعي والقانوني.

8- وأخيرا عصرنه الإدارة وتطوير وتأهيل الموارد البشرية ودعم البحث العلمي.

علما أن الحكومة والسياسة الرشيدة للراحل جلاله الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه، وسياسة سلفه الرشيدة كذلك تدعم التعبئة، ولكن نبغىو بأنه اليوم، احنا في حاجة إلى مياه لكي لا تصرف إلى البحر، على الحكومة أن تعبى المليارات لبناء السدود.

من هذا المنطلق، يتعين تعزيز الرصيد المائي من خلال استكشاف ومعرفة الفرشة العميقة في إطار منهجية تعتمد التدبير المنهجي والندمج للمياه السطحية والجوفية حفاظا على التوازن البيئي. ومنعا لاستنزاف الفرشة المائية، مع اعتبار المياه الجوفية احتياطيا استراتيجيا لا ينبغي اللجوء له إلا في حالة الضرورة القصوى، كما أن هذا الأمر يحتم علينا معرفة دقيقة بموارد المياه الجوفية عبر تدعيم البرامج الاستكشافية، خصوصا الفرشة العميقة وتفعيل التغذية الاصطناعية للفرشة الحالية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة لحماية الوسط الطبيعي والاستعمال المعقلن للموارد الطبيعية؟ ثانيا هل هناك إستراتيجية وطنية لتدبير الموارد المائية على صعيد الجهات؟

سؤال إضافي، السيد الوزير، إلى اسمحتو، كان بودنا نطرحو على السيد وزير صاحب الاختصاص، ولكن ربما أنتم كأعضاء الحكومة يمكن لنا تجاوبونا على هاذ السؤال، وهو مياه سد الوحدة كانت مبرجة أنه المياه تمشي للشاوية، علما أن الشاوية تحتضن مليون ديال الهكتارات صالحة للزراعة يله فيها 3% اللي كتسقى، 30 ألف هكتار.

واليوم سمعنا بأنه هاذ المياه ديال سد الوحدة سوف تحول جزء منها إلى مراکش لتلبية الطلب المتزايد للسياحة، علما أن السياحة عندنا وسائل أخرى معقلنة، ميمكنش احنا المساحات الخضراء ديال الكولف وديال المسابح، كايين مياه اللي هي ديال (recyclage)، واحنا نبغيو المياه تجي للأراضي الفلاحية، لأن المغرب عندو حاجة ملححة لتوفير الغذاء ديالو إلخ... ودون اللجوء إلى الاستيراد، وبالتالي عندنا تربة صالحة لاستقبال هذا الماء، فتتطلبو أن التوجه ديال الحكومة ديالكم يمشي في هذا الاتجاه، جزاكم الله.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلتي المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على الإيضاحات الوجيهة والقيمة التي وافانا بها، وبصدق نحن نحبي في السيد كاتب الدولة المكلف بالمياه والبيئة، نحبي فيه كما نحبي في زمليه السيد نزار بركة الذي مثله خير تمثيل، نحبي في الوزيرين معا روح الاجتهاد والتفاني وثقافة التواصل التي يتمتعان بها.

السيد الوزير، سبق لنا، وسبق للفريق الاستقلالي أن تقدم بطلب إحاطة في الأسبوع الماضي، وها نحن اليوم نتقدم بإحاطة وبتساؤل متعلق بإشكالية محدودية الموارد المائية المتاحة، وازدياد الحاجة إلى الماء رغم ما عرفته بلادنا من زحاحات مطرية مهمة ومهمة جدا.

إذن حرصنا على إثارة هذا الموضوع في هذه الظرفية وبهذا الشكل يعكس وعينا بأهمية الماء كمادة حيوية، هي عنصر رئيسي في السيادة الوطنية، هي أساس حياة كل مغربي وأساس تنميته الاقتصادية والاجتماعية، والماء كما تعلمون هو قطب الرحي بالنسبة لأي توازن إيكولوجي لمجالنا الطبيعي، هذا من جهة.

من جهة أخرى ظاهرة التحكم في الماء بالمغرب تكتسي طابع حيوي بالنظر إلى هشاشة الإطار المناخي والهيدرولوجي للبلاد، هذا الإطار الذي يتميز بالتباين في الزمان والمكان للموارد المائية المتوفرة، ويخضع لتأثير متزايد لفترات الجفاف ولفترات الفيضانات.

السيد الوزير، مسألة الأمن المائي أصبحت تحتل مكانة بارزة في السنوات الأخيرة، وأضحى الحديث عنها لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي أو الأمن العسكري، وأصبحنا اليوم كنسمعو عن لاجئي البيئة، نظرا لارتباط هجرتهم بظاهرة التصحر وبظاهرة الجفاف.

هاذ القراءة كلها، وهاذ الكلام كلو، حتى نحصر إشكالية تدبير

الماء في إطاره الصحيح، إطار الإرادة السياسية وإطار المسؤولية السياسية المحضة، فعلا الصغير قبل الكبير معني ومستهدف بإشكالية الماء، لأن الماء هو الحياة والمستقبل، ولكن هذا مسألة سياسية، والمغرب منذ ستينات القرن الماضي شرع في وضع سياسة مائية، كانت الانطلاقة الحقيقية سنة 1967، والسائد كان هو البحث عن تلبية الطلب المتزايد عن طريق تصعيد العرض، هذه السياسة أغفلت العديد من الجوانب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أريد فقط أن أنبهكم إلى أنه بقي سؤال واحد فقط في برنامج جدول عملنا نريده ألا يخرج من الحصة المرسله، فقط لذلك ألححت عليكم باختصاره، شكرا لكم السيد المستشار، ونفس الشيء أقول للسيد الوزير إذا لم تكن هنالك ضرورة للتعقيب، فننتقل إلى طرح السؤال الثالث والأخير الموجه إلى السيد وزير الدولة المكلف بالماء والبيئة حول مطارح النفايات ببلادنا، وهو للمستشارين المحترمين السادة: عزيز الفيلاي، ناجي الفخاري، محمد زاز، محمد الناصري، عبد اللطيف أبدو، مصطفى أبو الفرج، فؤاد القادري، عبد الناصر الحسيس، مصطفى القاسمي، جمال بنريعة، التيجاني حباشيش، علي قيوح.

والكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأخ المستشار الأستاذ

الحسيس.

السيد عبد الناصر الحسيس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشاره،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

إن نصح الحكومة لسياسية بيئية تهدف للحفاظ على صحة الفرد وسلامة محيطه، يجعلنا نلفت النظر لحال مطارح النفايات ببلادنا وعن المقاييس البيئية المتعارف عليها دوليا، وألفت النظر كذلك للطريقة العشوائية التي تعالج بها النفايات في المطارح الحالية ببلادنا.

- الرفع من عملية جمع النفايات والنظافة بالحواضر إلى مستوى 90% سنة 2020؛

- إنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها لفائدة كل المدن والمراكز في أفق سنة 2020 أي بنسبة 100%؛
- إغلاق تأهيل 300 مطرح أي بنسبة 100% في أفق 2020 وتطوير عملية الفرز وإعادة التدوير والتممين عبر مشاريع نموذجية للفرز عند المصدر للوصول إلى مستوى تدوير 20% في أفق سنة 2015.

بالنسبة لسنة 2009، قامت الحكومة بإنجاز مطارح جديدة مراقبة في إقليم الناظور والداخلية، وإغلاق تأهيل المطارح العشوائية بالمحمدية وبني سليمان وبوزنيقة والمنصورية بغلاف مالي يبلغ 90 مليون درهم، كما ساهمت في إنجاز مشاريع مماثلة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية المعنية بغلاف مالي ديار 110 مليون درهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم، والكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن السؤال.

المستشار السيد علي قيوج:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أولا هاذ الباب هذا واسع ومكيخصوش الأسئلة الشفهية في جوج دقائق ولا، هذا كتخصو المناظرات ديار 3 أشهر، حيث هاذ المسائل هذا اللي هو الماء والبيئة، وزد له حتى الطاقة، حتى البترول، هاذو هما الحياة.

لهذا فيما يخص البيئة، احنا الحمد لله، الوزراء اللي عندنا في الحكومة بحال بحال، شي كينوب على شي، كما كان الوزير، ولكن كنا بغينا السي زاهود باش نشكروه على الجهود ديارو وعلى الزهر ديارو، راه عندو الزهر باش وصلنا ل 95% في السدود ديارنا، ولهذا فاش كنا العام اللي فات ولا الأعوام الآخرين، كنا كنعيشو في الأخطار ديار الماء الصالح للشرب اللي هو ما يستورد، مكيجي لا من الخارج ولا من الداخل.

كما أوضحت العديد من المطارح نقطا سواد داخل المدارات الحضرية، نظرا للتوسع العمراني والديمغرافي الذي عرفته هذه المدن، مما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا لصحة المواطنين وتلوثا للفرشاة المائية الجوفية، الشيء الذي يستدعي إعادة هيكلة المطارح النفايات ببلادنا. وفي هذا الإطار، نساءلكم، السيد الوزير، عن الإستراتيجية لوزارتكم لتحقيق هذا المسعى البيئي ببلادنا، كما أسألكم عن مدى تدخل الدولة للحد من المطارح العشوائية. وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعمامة (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة

الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون، بغيت نشكر السيد المستشار المح على طرحه هذا السؤال، وللإشارة - كما تعلمون - المغرب ينتج حوالي 6,5 مليون طن من النفايات الصلبة المنزلية سنويا أي بمعدل يومي يقدر ب 0,76 كيلوغرام للفرد الواحد بالوسط الحضري، أما بالنسبة للنفايات الصناعية فتقدر ب 1,5 مليون طن سنويا، منها 256 ألف طن نفاية خطيرة.

ولمواجهة هذه الإشكالية، فقد تم على المستوى التشريعي سد الفراغ الحاصل في هذا الميدان، حيث تم إصدار القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، وفي هاذ الإطار مجلس حكومة صادق على 3 مشاريع مراسيم تحدد المواصفات التقنية والمساطر الإدارية المتعلقة بالمطارح وتصنيف النفايات والنفايات الطبية.

هذا، وقد اعتمدت كذلك الحكومة برنامج وطني لتدبير النفايات الصلبة، والتي تم كذلك تقديمه، وتم التوقيع عليه بإشراف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله يوم 14 أبريل 2009.

من الأمور الأساسية اللي جات في هاد البرنامج:

- إحداث مطرح وحيد مراقب بكل إقليم من أقاليم المملكة، مع العلم أن هناك جهات تفكر في خلق مطارح جهوية؛

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون
الاقتصادية والعامية (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة
الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على التدخل ديالو
والتعقيب ديالو، أنا اللي بغيت نأكد، وهو أن كما تعلمون جلالة
الملك دعا إلى أن يكون هنالك حوار وطني حول المحافظة على البيئة
والتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار كما تعلمون هنالك نقاشات في
جميع جهات المملكة حول الميثاق للحفاظ على البيئة والتنمية
المستدامة.

وفي هاذ الإطار ديال النقاشات غادي نوصلو إن شاء الله بواحد
الميثاق اللي غيتم وضعه من طرف الجميع، كانوا منتخبون أو ممثلين
للجماعات المحلية، أو كذلك فاعلين في ميدان البيئة أو جمعيات إلخ...
باش أنه نوصلو إلى النتيجة الأساسية، وهو اللي دعا إليه الأخ
المستشار، وهو أننا نحافظو على المستقبل ديال أولادنا، ونحافظو على
المستقبل ديال بلادنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا،
وشكرا للسادة المستشارين الذين التزموا باحترام الوقت مما وفر
للجميع المساهمة والاستفادة من البث المباشر على الهواء.
وشكرا للجميع ورفعت الجلسة.

فيما يخص البيئة، البيئة خصها قانون، أنا كنعقول دابا، كيهزو
الناس دابا من الجماعات وكيجيبوا للغابة، راه الغابة أكثر، الغابة هي
الطبيعة، أنا حضرت في جنوب إفريقيا في "البارك" ديال الصيد، حاي
هذاك السيد اللي سائق حتى شاف واحد ال كلينيكس، وقف حصر
كلشي الوفد حتى حيد كلينيكس، هذا في الغابة، أما حنا ملي كيجيبوا
الزجاج ويجيبوا الميكة ويجيبوا كلشي، وجيبوه يحطوه، مع من غادي
تضر؟

هاذ المسائل هادي خطيرة، وعندنا بزاف منقولو في الغابة، الواد
الجار في الجماعات، الناس دابا تقدموا وداروا اسميتو وإلخ... كندوز
دابا تدخل وسط الدوار، خصهم مساكن غير الدراسة، غير باش يدير
لهم الدراسة، احنا سمعنا هاد الشئ ديال السيد الوزير، ولكن خصنا
يخرج للوجود في أقرب وقت باش نحسوا هاذ النزيف.

أما فيما يخص التشجير وهاذ الشئ، التشجير راه خصوص.. في
باريس كتجيبهم سبعة الشجرات لكل شخص، وبغيت نسولكم أنا،
اشحال كيجينا احنا؟ الله يخليك إلى يمكن تقول لنا شحال من شجرة
كتجينا لكل واحد؟ احنا 30 مليون ديال المغاربة.

أيضا أنا الزهر ديالي ديمها هكذا كنجي في النهاية، والزهر ديال
زهود حتى هو، هادي الساتة في الخطرات، إلى معتذر كيجينا حتى
كيفوت البث.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب
عن التعقيب، تفضلوا السيد الوزير مازال الوقت أمامنا السيد
المستشار.